# السلخانات وتجارة اللحوم في القرى المصرية
# في ظل الاحتلال البريطاني
# (١٨٨٢- ١٩١٤م)

**د . محمد محروس غزيل**

مدرس التاريخ الحديث-كلية الآداب - جامعة القاهرة

# السلخانات وتجارة اللحوم في القرى المصرية في ظل الاحتلال البريطاني (١٨٨٢- ١٩١٤م)

**د . محمد محروس غزيل**(*)

ملخص :

شهدت مصر في الفترة الممتدة من الاحتلال البريطاني وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى إنشاء عدد كبير من السلخانات لذبح المواشي لضمان سلامة اللحوم بالحوانيت والأسواق المنتشرة بالقرى ، ومن ثم تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن عدد من التساؤلات ، منها : ما هي العوامل التي أدت إلى التوسع في إنشاء السلخانات إبان فترة الدراسة؟ وما هي شروط وضوابط بنائها؟ وما هي الجهات المختصة بإدارتها؟ وهل غطت تلك السلخانات كافة القرى؟ وفي حال ما لم تتم تغطيتها لكافة القرى كيف كان يتم التعامل مع القرى التي لم تتوافر بها سلخانات؟ وما هي طبيعة السلخانات وهيكلها التنظيمي؟ وهل كانت هناك ضوابط محددة للذبح داخلها؟ وما نوعية المواشي التي كانت تذبح بالسلخانات؟ وهل كانت هناك رسوم تحصل على عمليات الذبح داخلها؟ كذلك يطرح البحث تساؤلات أخرى تتعلق بتجارة اللحوم ، منها : كيف كانت تعرض اللحوم بمنافذ البيع بالقرى؟ وهل كانت تجارة اللحوم بالقرى تتناسب مع اختلاف ثقافة المترددين على محال اللحوم ووضعهم الاجتماعي؟ وهل تدخلت السلطة في تسعير اللحوم حمايةً للمستهلك؟ وإلى أي مدى كان يتم الالتزام بها؟ وكيف كان يتم التعامل مع المخالفين؟ .

---

(*) مدرس التاريخ الحديث - كلية الآداب- جامعة القاهرة

**Abstract**

During the period of the British occupation until start of the World War, Egypt witnessed the establishment of many slaughterhouses for slaughtering livestock to ensure the safety of meat in the shops and markets scattered in the villages.

The study aims to answer several questions: What are the factors that led to the expansion of the establishment of slaughterhouses during the study period? What are the conditions and controls for building slaughterhouses? What are the authorities responsible for managing it? Did those slaughterhouses cover all the villages? how was it to deal with the villages that did not have slaughterhouses available? What is the nature of the slaughterhouses and their organizational structure? Were there specific controls for slaughtering inside the slaughterhouses? what kind of livestock were slaughtered with slaughterhouses? Were there fees for slaughtering operations inside the slaughterhouses?

The research also raises other questions related to the meat trade, including how was the meat offered in the village sales outlets? was the meat trade in the villages commensurate with the different culture and social status of those who frequented the meat shops? Did the authority intervene in meat pricing to protect the consumer? To what extent was it adhered to? How were the violators dealt with?

تعرضت المواشي على اختلاف أنواعها خلال فترة الاحتلال البريطاني لمصر (١٨٨٢- ١٩١٤م) لمخاطر أدت إلى نفوق أعداد كبيرة منها : بسبب تفشي الأمراض الوبائية بينها ، ومنها : التيفوس البقري الطاعون ، والحمى القلاعية ، والطاعون الرئوي ، وخناق المواشي ، والبثرة الخبيثة ، والسقاوة ، والسراجة المعدية ، وجدري الغنم أو الضأن ، والحمى الخنزيرية .

وكان التيفوس البقري الطاعون «يتسم بتأثيره في الأمعاء والمعدة[١] ، وقد تفشى في قرى الوجه البحري والقاهرة في مطلع ستينيات القرن التاسع عشر ، وتحديداً في سنتي ١٨٦٣ و١٨٦٤م من خلال الأبقار الواردة من المناطق الأوروبية وروسيا ، والتي تم توزيعها على القرى والجفالك[٢] ، الأمر الذي أدى إلى أزمة حاولت حكومة الخديو إسماعيل (١٨٦٣- ١٨٧٩م) مواجهتها باستيراد أربعة آلاف رأس ماشية من كافة الأصناف من السودان عام ١٨٦٣م ، وتم توزيعها على المديريات[٣] ، ويشير بعض المؤرخين إلى أن فاتورة استيراد المواشي بأنواعها المختلفة قد كلفت الدولة نحو ثلاثة ملايين جنيه[٤] .

وخلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر أصاب وباء التيفوس البقري أعداداً كبيرة من المواشي بمختلف القرى المصرية سواءً بالوجه القبلي أو البحري حتى أنه تفشى في عام ١٨٨٢م في أغلب القرى لاسيما في قرى مديرية الشرقية بالوجه البحري[٥] ، كما استهدف قرى الوجه القبلي كقرية إنبابة بالجيزة ، وفي عام ١٨٨٤م هاجم الوباء عدداً كبيراً من قرى مديرية البحيرة[٦] ، كذلك أُصيب به أغلب مواشي قرى مديرية بني سويف ، مثل : ببا ودار جهينة ومنشأة خالبوص وعزبة قلمشاء ، وقرى مديرية المنيا كقرية ابجاج الحطب ونزلة صالح وكفر المغربي وطهنسا ، وكذلك قرى مديرية أسيوط كقرية الزرابي[٧] .

كذلك أصيبت المواشي بالحمى القلاعية[٨] التي كانت من أخطر الأمراض

المُعدية ، والتي كانت تصيب الحيوانات ذات الحافر المشقوق كالبقر والجاموس والغنم والماعز والخنازير والكلاب ، وإن كان تأثيرها أشد فتكًا بالبقر[٩] . وقد تفشى وباء الحمى القلاعية لأول مرة خلال عامي ١٨٩٩ ، ١٩٠٠م بين الأبقار والجاموس في عدد من مديريات الوجه البحري كالقليوبية والغربية والشرقية والمنوفية ، ثم انتقل إلى مديريات الوجه القبلي بواسطة المواشي التي قامت الدائرة السنية[١٠] بشرائها من قرى الوجه البحري ، ليسري بمديريات بني سويف والفيوم والمنيا وأسيوط[١١] ، وقد بلغ عدد المواشي المصابة بالحمى القلاعية بكافة قرى المديريات المصرية عام ١٩٠٥م حوالي ٢,٤٢١ رأسًا من الماشية ، إلى جانب ٤١٦ رأسًا أصيبت في زرائب الكورنتينات[١٢] الموجودة بالموانئ ، وانحسر المرض بعد ذلك بشكل كبير بالقرى ، ولم تسجل الإحصائيات الرسمية أية حالات مصابة بالحمى القلاعية[١٣] .

وإلى جانب هذه الأوبئة أصاب الطاعون الرئوي[١٤] الذي كان يُعدّ من الأمراض المُعدية ، البقر والجمال والخنازير والجاموس بصفة أساسية ، وقد ظهر هذا المرض لأول مرة بقُرى الوجه البحري ، وتحديداً بقرية الخصوص بمديرية القليوبية في عام ١٨٨٨م[١٥] ، وفي عام ١٩٠٤م أصيب بهذا المرض عدد من المواشي بالمديريات بلغ ٢٤٢ إصابة[١٦] . كذلك أصاب المواشي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مرض الخناق[١٧] الذي يُعدّ من الأمراض الوبائية شديدة الفتك بالبقر والجاموس[١٨] ، ولم يكن هذا المرض منتشراً بالقرى والبنادر المصرية بشكلٍ كبيرٍ ؛ إذ بلغت إصابات المواشي به سبع إصابات فقط في عام ١٩٠٢م ، ارتفعت إلى ٢١٧ إصابة في عام ١٩٠٦م ، ثم انحسرت الإصابات وهبطت إلى ٢٢ إصابة في عام ١٩٠٧م ، وبعد ذلك لم ترصد الإحصائيات الرسمية أية إصابات بهذا المرض بين المواشي[١٩] .

أما وباء «البثرة الخبيثة»[٢٠] ، فهو عبارة عن مرض في الدم يستهدف كافة أصناف المواشي كالخيل والبقر والغنم ، ويفتك بها فتكًا ذريعًا[٢١] . كما أصاب مرض

السقاوة[٢٢] المواشي بشكلٍ عام ، بيد أن تأثيره كان قويًا على الخيول[٢٣] ، وقد أصيب به عدد من المواشي بكافة مراكز المديريات بلغ في عام ١٩٠١م حوالي ٦٣ إصابة ، و٢٢٨ إصابة في عام ١٩٠٦م ، ثم هبط العدد إلى ١٥٥ إصابة في عام ١٩٠٩م[٢٤] . وإلى جانب هذه الأوبئة والأمراض كانت هناك أنواع أخرى من الأوبئة أصابت الحيوانات ، مثل : السراجة المعدية[٢٥] ، وجدري الغنم[٢٦] ، والحمى الخنزيرية[٢٧] .

وقد تسبب انتشار الأوبئة والأمراض في نفوق أعداد كبيرة من الحيوانات بكافة المديريات في الوجهين القبلي والبحري بشكل أثر تأثيراً مباشراً على الإنتاج الحيواني داخل البلاد ، وهذا مايوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (١) بيان بأعداد الحيوانات النافقة بالمديريات على إثر إصابتها بالأوبئة المختلفة .

| العام/ المديرية | ١٩٠٢ | ١٩٠٤ | ١٩٠٥ | ١٩٠٦ | ١٩٠٧ | ١٩٠٨ | ١٩٠٩ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القليوبية | ٦١١ | ٤،٣٥٠ | ٤٥ | ٢٤ | ٦٠ | ٢٧٥ | ١٢ |
| الشرقية | ٥٦٥ | ٨،٦٠٢ | ٢٣٢ | ٤٢ | ١٤٣ | ٤٣٩ | ٤٠٨ |
| الغربية | ٤٢٨ | ١١،٨٢٦ | ١٥ | ٥٠ | ٢٥ | ٦٤٨ | ٨٩ |
| الدقهلية | ٢٩٧ | ١٢،١٦٢ | ٥٥ | – | ٥٣ | ١،٠٨٥ | ٩١ |
| المنوفية | ١،٨٤٥ | ٨،٥٨٨ | ١٠٧ | ٢٢ | – | ٢٤٠ | ٣ |
| البحيرة | ٢،٠٦٨ | ٢،٥٥١ | ٦ | – | – | ٢٨٥ | ٢٢٦ |
| إجمالي الوجه البحري | ٥،٨١٤ | ٤٨،٠٧٩ | ٤٦٠ | ١٣٨ | ٢٨١ | ٢،٩٧٢ | ٩١٨ |
| الجيزة | ٧٤٩ | ٢،٠٩١ | ٣٨ | ٣٥ | ١٢٢ | ١٥٤ | – |
| الفيوم | ٦٤٥ | ٢،٥٦٢ | ١٢ | ٦٥ | ٨٦ | ٥٦ | ٥٧ |
| بنى سويف | ٦،٠٠٠ | ٦،٧٨٤ | ٢٨ | ٤٧ | ٤٢٤ | ١٧٥ | ١ |
| المنيا | ٥،٢٥٠ | ٦،٨٨٠ | ٤ | ٩٨ | ٢،٠٠٥ | ١٢٣ | ١١٤ |
| أسيوط | ٢،١٥٧ | ١٤،٦٦١ | – | ١٨ | ١،٨٣٨ | ٢،٧٢٥ | ٦ |
| جرجا | ٤٥٠ | ١١،١٧٢ | – | ٥٦ | ٩٧ | ١،٩٢١ | – |
| قنا | ٢٧ | ٢٦،٥٢١ | – | – | ٧ | ٤٧ | ٢٧٨ |
| أسوان | – | ٥،١٧٩ | – | – | – | ٢٩ | ٥٦٧ |
| إجمالي الوجه القبلي | ١٥،٢٧٨ | ٧٥،٨٥٠ | ٨٢ | ٣١٩ | ٤،٥٧٩ | ٥،٢٣٠ | ١،٠٢٣ |
| الإجمالي | ٢١،٠٩٢ | ١٢٣،٩٢٩ | ٥٤٢ | ٤٥٧ | ٤،٨٦٠ | ٨،٢٠٢ | ١،٩٤١ |

المصدر : الإحصاء السنوي العام ١٩١٠م ، المصدر السابق ، ص ٧٠ .

ويظهر من الجدول السابق أن عدد المواشي النافقة على إثر إصابتها بالأمراض والأوبئة المختلفة بمديريات الوجه القبلي كان أكبر بكثير من عدد المواشي النافقة بمديريات الوجه البحري ، وذلك طوال العقد الأول من القرن العشرين ؛ ففي عام ١٩٠٢م بلغ عدد المواشي النافقة بالوجه القبلي ١٥,٢٧٨ رأسًا من الماشية ، وارتفع هذا العدد في عام ١٩٠٤م إلى ٧٥,٨٥٠ رأسًا ، وهو العام الذي شهد نفوق العدد الأكبر من رؤوس المواشي بالوجهين القبلي والبحري ، ثم أخذت أعداد المواشي النافقة في الهبوط بشكل ملحوظ بداية من عام ١٩٠٥م عندما بلغ عدد المواشي النافقة ٨٢ رأسًا فقط ، وهو العام الوحيد الذي بلغت فيه أعداد المواشي النافقة بالوجه القبلي رقمًا أقل من الوجه البحري ، وظل عدد المواشي النافقة تطرأ عليه تغييرات طفيفة ما بين الهبوط والصعود خلال عامي ١٩٠٧ و١٩٠٨م ، إلى أن استقر عند رقم ١,٠٢٣ في عام ١٩٠٩م .

ووفقًا لأرقام الجدول أيضًا شهدت مديرية بنى سويف عام ١٩٠٢م نفوق أكبر عدد من المواشي بها ؛ حيث نفق فيها ستة آلاف رأس من الماشية ، تليها مديرية المنيا التي نفق بها في ذلك العام ٥,٢٥٠ رأسًا ، ثم مديرية أسيوط التي نفق بها ٢,١٥٧ رأسًا ، بينما كانت مديرية قنا وفقًا لأرقام الجدول أكثر المديريات الموبوءة في عام ١٩٠٤م ، حيث نفق بها ٢٦,٥٢١ رأسًا ، وهو أكبر رقم في أعداد المواشي النافقة في كافة المديريات المصرية في جميع الأعوام ؛ إذ لم يشهد أيٌّ من المديريات نفوق مواشٍ بهذا الكم طيلة فترة الدراسة ، ثم شهد عام ١٩٠٥م انحسار الأوبئة بشكل ملحوظ في مديريات الوجه القبلي ؛ فقد بلغ أكبر عدد من المواشي النافقة ٣٨ رأسًا فقط بمديرية الجيزة ، وحققت مديرية المنيا رقمًا أفضل عن الأعوام السابقة ، وهو نفوق أربع مواشٍ فقط ، بينما لم يُسجل كل من مديريات أسيوط وجرجا وقنا وأسوان أية أعداد ، ويُعدّ هذا العام هو الأفضل في الوجه القبلي ، حيث بلغ إجمالي عدد المواشي النافقة بكافة مديرياته ٨٢ رأسًا فقط ، ومنذ عام ١٩٠٦ حتى عام ١٩٠٩م كانت

مديريات المنيا وأسيوط وجرجا هي الأكثر في أعداد المواشي النافقة ، بينما كانت أسوان هي أقل المديريات ، ويعكس ذلك أن الأوبئة لم تكن متوطنة في مديرية بعينها ، بل توزعت على كافة المديريات بنسب متفاوتة .

أما بالنسبة للوجه البحري ، فطبقًا للإحصائيات عام ١٩٠٢ بلغ إجمالي عدد المواشي النافقة بكافة مديرياته ٥,٨١٤ رأسًا من الماشية ، ثم أخذ هذا الرقم في الارتفاع الملحوظ في عام ١٩٠٤م ؛ إذ بلغت أعداد المواشي النافقة ٤٨,٠٧٩ رأسًا ، ثم أخذ هذا الرقم في الهبوط الحاد تدريجيًا إلى أن وصل إلى أدنى معدلاته في عام ١٩٠٦م عندما بلغ حجم النافق ١٣٨ رأسًا فقط ، وهو بذلك يُعدّ أصغر رقم حققته مديريات الوجه البحري في أعداد المواشي النافقة في فترة الدراسة ، ثم أخذت الأعداد بعد ذلك تتأرجح ما بين الارتفاع والهبوط الطفيفين .

وبالرغم من أن مديرية البحيرة كانت أكبر مديريات الوجه البحري في أعداد المواشي النافقة بها خلال عام ١٩٠٢م عندما بلغ هذا العدد ٢,٠٦٨ رأسًا ، إلا أن المديرية شهدت انخفاضًا ملحوظًا في أعداد المواشي النافقة بها بعد ذلك حتى أنها لم تسجل أية حالات نفوق خلال عامي ١٩٠٦ و١٩٠٧م ، ونفس الشيء ينطبق على مديرية الدقهلية التي سُجل بها أكبر رقم في أعداد المواشي النافقة بكافة مديريات الوجه البحري طوال فترة الدراسة في عام ١٩٠٤م عندما بلغ عدد المواشي النافقة بها ١٦٢ رأسًا ، إلا أن هذه الأوبئة شهدت انحسارًا ملحوظًا فيها انعكس على الانخفاض الكبير في أعداد المواشي النافقة التي بلغت ٥٥ رأسًا فقط في عام ١٩٠٥م ، ولم تسجَّل أية حالات نفوق في عام ١٩٠٦م ، ومنذ عام ١٩٠٥ حتى عام ١٩٠٩م كانت مديرية الشرقية هي الأكبر من حيث عدد المواشي النافقة بها عدا عام ١٩٠٨م الذي بلغت فيه أعداد المواشي النافقة بمديرية المنوفية رقمًا أكبر من أعداد المواشي النافقة بواقع ١,٠٨٥ رأسًا ، بينما كان عدد المواشي النافقة بمديرية الشرقية في العام نفسه ٤٣٩ رأسًا .

وترجع كثرة حالات النفوق بين المواشي إلى عدم اكتراث الأهالى بهذه الأزمة ، وإخفاء الإصابات ، إلى جانب ذبح المواشي المصابة بالأمراض سرًا[٢٨] ، الأمر الذي أثار العديد من المخاوف إزاء تناول لحوم تلك الحيوانات ، ولهذا اهتمت الحكومة بتأمين اللحوم للمواطنين ، وضمان خلوها من أية أمراض تضر بالصحة العامة ؛ وذلك بفرض ذبح المواشي بالسلخانات التي انتشرت بأنحاء مصر بما في ذلك القرى ، والتي كانت تنقل منها إلى كافة المحلات المُعدة للبيع بالأسواق[٢٩] ، وحُرم على الجزارين وتجار اللحوم الاتجار بلحوم مذبوحة خارج هذه السلخانات ، ولضمان تنفيذ ذلك كان يتم ختم لحوم المواشي المذبوحة بختم السلخانة التي تم الذبح بها[٣٠] ، وإذا وُجدت لحوم لمواشٍ تم ذبحها خارج السلخانات كان يتم ضبطها بمعرفة مصلحة الصحة ، وفرض العقوبات على المخالفين[٣١] .

ولهذا توافر بالقرى سواءً بالوجه البحري أو القبلي ، خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، عددٌ كبير من السلخانات ؛ ففي مديريات الوجه البحري كان بمديرية الشرقية عددٌ من السلخانات بقرى القنايات وأبو الشقوق والعزيزية وشلشلمون[٣٢] ومشتول ، كما توافرت في مديرية الغربية بقرى إبيار وفوة ومحلة أبي علي وسنباط والشين ومسير ، كذلك كان بمديرية المنوفية عدد منها بقرى جنزور وجزي وسرسنا والبتانون ، وتواجدت بمديرية الدقهلية بقرى ميت العامل ودكرنس وغيرها ، وتوافرت بمديرية الفيوم بقرى سنورس وسنهور والعجميين وإبشواي ، وفي مديرية بني سويف وُجد بقراها عددٌ منها في ببا وبوش وبيليفيا ، كما تواجدت بمديرية قنا بقرى فرشوط وبهجورة وأرمنت ، وفي مديرية المنيا رُصدت سلخانات بقرى مغاغة ومطاي ، وفي مديرية جرجا توافر عدد منها بقرى طما[٣٣] والمنشأة وبرديس وجزيرة شندويل ، كما وُجدت بمديرية أسيوط بقرى منفلوط والزرابي[٣٤] .

ويعكس انتشار السلخانات بالقرى مدى الاهتمام بإنشاء السلخانات في فترة

الاحتلال ؛ فحتى نهاية عهد الخديو إسماعيل لم نرصد أية سلخانات بالقرى ، في حين اقتصر الأمر على بعض المذابح بالمدن[٣٥] ، لكن منذ مطلع ثمانينيات القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩٠٢م تم رصد نحو ٤٤ سلخانة بالمديريات المصرية ، وارتفع هذا العدد إلى نحو ٥٦ سلخانة في عام ١٩٠٥م ، ثم أخذ في الازدياد إلى أن وصل إلى نحو ٧٥ سلخانة في عام ١٩٠٧م ، ثم إلى ١٠٤ سلخانات في عام ١٩١٠م ، الأمر الذي تزامن معه ارتفاع أعداد الحيوانات المذبوحة بالسلخانات من نحو ٤٨٩,٢٥٢ رأسًا في عام ١٩٠٢م إلى نحو ٧٧١,٤٧٧ رأسًا في عام ١٩١٠م[٣٦] .

**إنشاء وإدارة السلخانات :**

كان بناء السلخانات بالقرى يتم بترخيص لبعض الأفراد بموجب عقد بينهم وبين الحكومة ، وكانت الحكومة تتكفل بتوفير مساحات الأراضي اللازمة لبناء السلخانة ، بعد أن يتم تعيينها بمعرفة مصلحة الصحة التي كانت تقوم بفحص موقع الأرض لمعرفة مدى توافر الشروط الصحية للبناء بعد أن تتوافر لديها كافة البيانات[٣٧] من حيث هواء الجهة التي بها الأرض ، ومساحتها ، وكان يتم تصميم رسمٍ للسلخانة بواسطة نظارة الأشغال العمومية ، ويتم التصديق عليه من قبل مصلحة الصحة[٣٨] ، ثم يتم نزع الأراضي التي تخصص للسلخانات من أربابها مقابل تعويضهم بمبالغ مالية ، وفي حال رفضهم التنازل عنها ، أو عدم القبول بالمبلغ المادي المقدم من قبل الحكومة ، كان يتم وضع هذه الأراضي تحت بند المنافع العمومية بقرار صادر مباشرة من الخديو ؛ فعندما عرضت الحكومة على شخص يُدعى محمد ذكي عبدالرازق وإخوته بناحية حوض سوارس بالمنيا تعويضًا ماديًا من أجل التنازل عن قطعة أرض لإقامة سلخانة بإحدى قرى بني مزار ، بلغ ٣٠٠ جنيه مصري للفدان الواحد ، والذي كان يزيد عن سعر الفدان بتلك الناحية في ذلك الوقت ، ولما رفض التنازل استصدر الخديو عباس حلمي الثاني (١٨٩٢- ١٩١٤م) أمرًا عاليًا باعتبار تلك الأرض من

المنافع العمومية[٣٩] ، وتم تسليمها لصاحب الامتياز لبناء السلخانة بالأرض وفق بنود العقد المبرم مع الحكومة[٤٠] .

وابتداءً من عام ١٩٠١م قررت الحكومة إنشاء عدد من السلخانات على نفقتها الخاصة ببعض القرى المرخص لشركة الأسواق المصرية[٤١] إقامة أسواق فيها ، وتولى قسم الطب البيطري التابع في ذلك الوقت لمصلحة الصحة مسألة إنشاء هذه السلخانات ، وتمكنت الحكومة بالفعل من تشييد نحو سبع عشرة سلخانة في فترة وجيزة بين عامي ١٩٠١ و١٩٠٤م ، وذلك في قرى الجعفرية وكفر الباجور والدلنجات وإبيار وبيلفيا وغيرها ، وعهدت بهذه السلخانات إلى شركة الأسواق المصرية[٤٢] ، وفي الوقت نفسه قامت شركة الأسواق المصرية هي الأخرى بتشييد ثمانٍ وثلاثين سلخانة أخرى في العديد من القرى مثل البتانون وجنزور وميت العامل والعزيزية وأبوالشقوق وبهجورة ومطاي وسنهور والقنايات ومطاي وشلشلمون وميت أبوعلي وأرمنت وغيرها[٤٣] .

وكان ديوان الخديو[٤٤] منذ عهد محمد علي باشا يقوم بإدارة شئون السلخانات[٤٥] ، ثم أحيلت إدارتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى مصلحة الصحة العمومية حتى مطلع يناير من عام ١٩٠٩م عندما أحالت الحكومة إدارة تلك السلخانات إلى المجالس المحلية والبلدية[٤٦] نظرًا لعدم كفاية موارد القرى للقيام بنفقاتها ، وذلك في عدد من الجهات وهي طوخ والسنبلاوين وسمنود والفشن وأشمون وبوش وتلا ودكرنس وسنورس وطهطا وغيرها[٤٧] ، على أن تتحمل تلك المجالس نفقات إدارة السلخانات[٤٨] ، كما قامت الحكومة بنقل إدارة بعض السلخانات التي كانت تديرها شركة الأسواق المصرية إلى هذه المجالس مثلما حدث لسلخانات قرى أبنوب والمراغة وبرديس . . . وغيرها[٤٩] ، وذلك في مقابل تقديم تعويضٍ مادي لشركة الأسواق يوازي قيمة التكاليف التي أنفقتها[٥٠] .

وبالرغم من تلك الجهود المبذولة في بناء السلخانات إلا أن عدد القرى كان أكثر بكثيرٍ من أعداد السلخانات التي تم تشييدها ، ولذلك لم تغط السلخانات كافة القرى بالوجهين القبلي والبحري ، وظل عدد كبير من القرى محرومًا من وجود سلخانات للذبح ، إلا أن مصلحة الصحة العمومية وفرت بديلًا لذلك ، فقد كانت تقوم بتعيين عدد من النقاط داخل القرية من أجل قيام الأهالي والجزارين بذبح مواشيهم فيها ، وكانت تسري على هذه النقاط كافة الأحكام واللوائح الصادرة بشأن السلخانات(٥١) ، حيث خضعت لرقابة مشايخ القرى الذين تولوا مهمة إعطاء التصريح اللازم لصاحب الماشية التي يراد ذبحها من أجل التأكد من ملكيته لها(٥٢) ، وقد تركت مصلحة الصحة مسألة اختيار النقاط بالقرى للمديريات ، وذلك بموافقة نظارتي المالية والداخلية ، وعادة كان يتم اختيار نقطة الذبح بأحد حقول القرية البعيدة عن المناطق السكنية حتى يسهل التخلص مما يتخلف عن الذبح من الدم والمواد الباطنية بتصريفها في حفر ، وتغطيتها بالطين ، مع تنظيف محلات الذبح(٥٣) ، وقد حددت مديرية الفيوم بقرية إطسا نقطة لإجراء الذبح قدرت مساحتها بقيراطين وأربعة عشر سهمًا في الجهة الغربية من جبانة الشيخ جبلي ، وألزمت جزاري إطسا بالذبح فيها ، وحرمت عليهم الذبح خارجها بمقتضى قانون السلخانات(٥٤) .

وأحيانًا كان بعض الجزارين يقومون باستئجار مساحة من الأرض على نفقتهم الخاصة ، وتخصيصها للذبح ؛ فقد استأجر علي حنفي رفاعي ، والشحات مصطفى ، وعبدالفتاح مصطفى وآخرين قطعة أرض مساحتها ١٧٦ مترًا من الشيخ محمد محمد حسن لمدة سنة قابلة للتجديد بقرية شبرا النخلة بمديرية الشرقية ؛ بقصد استعمالها نقطة لذبح المواشي نظرًا لعدم وجود سلخانة بالقرية ، وذلك بموافقة الصحة العمومية(٥٥) . وقد منعت نظارة الداخلية ذبح الحيوانات خارج السلخانات أو النقاط التي تم تعيينها ، أو القيام بذبح المواشي على شواطىء الترع والأنهار(٥٦) ، وكان

الاستثناء الوحيد لذلك يتم بأوامر في أوقات المواسم والأعياد الدينية[٥٧] ؛ ففي عام ١٩٠٠م قررت إدارة البلدية ذبح الأغنام البلدية في الحدائق والمنازل بمناسبة عيد الأضحى[٥٨] .

**طبيعة السلخانات وهيكلها التنظيمي :**

كانت سلخانات القرى عبارة عن مبنى من الحجر مسقوف ، وبداخله مجموعة من العنابر الصغيرة التي كان لكل منها مذبح مستقل عن الآخر ، وكان عدد هذه المذابح لا يقل عادة بداخل كل سلخانة عن أربعة[٥٩] ، وقد اختص كل منها بذبح صنف من أصناف المواشي ، وأُلزم كل جزار أو صاحب ذبيحة بذبح ماشيته في المذبح المعين لها[٦٠] ؛ فكان هناك مذبح للأغنام والماعز ، وآخر للبقر والجاموس والإبل ، كما كان يوجد في بعض السلخانات مذابح خاصة بالخنازير[٦١] ، وكذلك خُصصت بالسلخانة غرفة لكسر رؤوس المواشي المذبوحة ، وتنظيف الكوارع والكروش . . . وغيرها من أحشاء الحيوان[٦٢] ، وأيضًا توافر بالسلخانة عدد من الحجرات التي اتُّخذت كدكاكين أو محلات كان يتم تأجيرها لمن يرغب من الجزارين لكي يضعوا فيها أدواتهم وكافة متعلقاتهم ، وكان يتم تبليط كافة محلات السلخانة وعنابرها بنوع خاص من البلاط لمنع نفاذ السوائل ، وقد احتوى كل محل من هذه المحلات على حوض من الحجر لإسالة المياه ، وكان يُبنى في زاويتي واجهة السلخانة حجرتان من الخشب ؛ إحداهما لإقامة الطبيب البيطري ، والأخرى لإقامة موظفي السلخانة من ناظر وكاتب وقباني وخفير . . . وغيرهم[٦٣] .

أما عن مواعيد عمل السلخانات ، فكانت تفتح يوميًا على فترتين ، وقد اختلفت فترتا فصل الصيف عن فترتي فصل الشتاء ؛ ففي أثناء الصيف «أبريل- أكتوبر» كانت تفتح في الفترة الأولى «الصباحية» من الساعة الخامسة صباحًا إلى الساعة التاسعة صباحًا ، أما الفترة الثانية «المسائية» فتبدأ من الرابعة مساءً وتنتهى

في السادسة مساءً ، أما خلال فصل الشتاء «نوفمبر- مارس» فتفتح من الساعة السادسة صباحًا حتى التاسعة صباحًا ، أما الفترة الثانية فتبدأ من الساعة الثالثة عصرًا إلى الخامسة مساءً[٦٤] .

وكانت المواشي تقاد إلى السلخانات مربوطة ومقيدة لمنع حدوث أي عارض بالطريق[٦٥] ، وبمجرد وصولها إلى السلخانات كان يتم الكشف عليها أولاً قبل الذبح ، وذلك بمعرفة مندوب من الحكومة وطبيب بيطرى[٦٦] بحجيرة بمدخل كل سلخانة عُرفت باسم «شفخانة» ، وتعد بمثابة عيادة بيطرية متكاملة[٦٧] ، وفي هذه الشفاخانات كانت تعرض الماشية على الطبيب البيطري المعين من قبل مصلحة الصحة العمومية ، والذي كان ينبغي أن يكون حائزًا على شهادة في الطب البيطري من إحدى المدارس المعروفة ، وأن يكون ملمًا ببعض اللغات الأجنبية ، ويخضع مباشرة لملاحظة مجلس الصحة[٦٨] ، وانحصرت مهمته داخل السلخانة في التحقق من سلامة أبدان المواشي الواردة إليها للذبح[٦٩] ، وأن يقوم بتقديم تقريرٍ لإدارة الصحة في آخر كل شهر مبينًا به مقدار الحيوانات التي جرى ذبحها ، ونوعها ، وحالتها الصحية . . . وغير ذلك من البيانات التي توضح سير حركة العمل بداخل السلخانات[٧٠] ، وكذلك إعداد قائمة بكل ما تحتاجه السلخانات والزرائب الملحقة بها من مستلزمات في كل ستة أشهر حتى يتم توريدها[٧١] .

وعقب قيام الطبيب البيطري بإجراء الكشف على الماشية ، كانت الماشية السليمة من أي أمراض خطيرة يجرى ختمها بختم السلخانة ، واقتيادها مباشرة إلى المذبح المخصص لها لإجراء عملية الذبح[٧٢] ، أما الحيوانات المصابة بأمراض غير خطيرة فكان يصرح بذبحها ، ومنها المصابة بالأمراض العصبية ، والكسور ، والجروح ، وكذلك المصابة بالحمى القلاعية بشرط أن يكون المرض قد وصل إلى الدور الالتهابي ، وكذلك الالتهاب الرئوي بشرط ألا يكون المرض قد تجاوز الدرجة

الأولى[٧٣] ، وفي حال اكتشاف أن الماشية حامل أو غير صالحة للذبح نظراً لإصابتها بأحد الأوبئة أو الأمراض ، أو كانت تعتريها حالة من الهزال الحاد التي تصبح معها لحومها غير مفيدة للتغذية ، فقد كان يتم إرسالها إلى الاسطبلات والزرائب الملحقة بالسلخانات لوضعها تحت الملاحظة الدقيقة ، وكان لا يتم الإفراج عنها حتى يتم التأكد من تعافيها تماماً من أي عرض ، وذلك من خلال التشخيصات الدورية التي كان يقوم بإجرائها حكيم السلخانة[٧٤] ، وكانت المواشي التي يوافق الطبيب البيطري على دخولها عنابر الذبح لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تخرج من السلخانة على قيد الحياة[٧٥] .

كما أُلحقت بالشفاخانات قاعة لتشريح جثث الحيوانات المذبوحة في حال الشك في سلامتها ، وذلك قبل إرسال لحومها إلى محلات البيع بالقرى ، حيث كان الطبيب البيطري يتولى أمر الكشف ثانية على أحشائها ، ورفع تقرير لمصلحة صحة الجهة التي تقع بها السلخانة بنتائج التشخيص التي توصل إليها[٧٦] ، ووفقًا لهذا التقرير كان يتم اتخاذ القرار النهائي سواءً بإعدام اللحوم التي يُظهر التقرير إصابتها بمرض معد ، أو أنها غير صالحة للاستهلاك الآدمي ، والتي كان يتم دفنها أو تسليمها لمعمل تشغيل جثث الحيوانات ، أما اللحوم التي يُظهر التشخيص أنها صالحة للأكل فقد كان يتم اعتمادها وختمها بختم مخصوص من السلخانة تمهيداً لطرحها بالأسواق[٧٧] ، وفي بعض الأحيان كان صاحب الماشية- سواءً كان تاجراً أو جزاراً- بعد أن يرسل مواشيه إلى السلخانة يطلب تأجيل الذبح بضعة أيام ، وعندئذٍ كانت توضع في الزرائب لحين الذبح ، وفي هذه الحالة كان يتم الكشف عليها ثانيةً قبل الذبح[٧٨] .

وقد أشرف على كل سلخانة ناظر كان منوطًا به متابعة سير العمل بها ، وفرض حالة من النظام داخلها ، وكان لا يصرح لأي شخص بالدخول ما لم يتوافر

بيده تصريح من مأمور السلخانة ، أو المجلس البلدي ، أو من الحكيم البيطري[٧٩] ، ولهذا كان الأشخاص المصرح لهم بدخول السلخانة يحملون نمرة أو علامة على ذراعهم الأيسر تحدد هويتهم إلى جانب الرخصة ، وكان الجزارون يحملون علامات لونها أسود ، بينما حمل الكرشاتية علامات لونها أسود وأزرق ، وحمل بائعو الجلود علامات لونها أسود وأصفر ، أما العربجية فكانت علاماتهم أسود وأخضر ، وكان يتم الحصول على هذه العلامات من قبل مفتش بيطري السلخانة بعد دفع مبلغ ٦٠ مليماً[٨٠] عن كل علامة ، وكان يدون في رخص العمل في السلخانات اسم وصناعة حاملها ، وكذا نمرة العلامة ولونها[٨١] ، وإذا كان من بين هؤلاء شخص مصاب بمرض معدٍ فإنه يُحرم من دخول السلخانة حتى تمام شفائه ، وذلك من خلال نتيجة الكشف الطبي[٨٢] ، كما كان لا يُسمح بدخول بائعي الجلود والعربجية ، وعربات نقل اللحوم . . . وغيرها إلى السلخانة إلا عقب انتهاء الكشف على اللحوم[٨٣] ، وإلى جانب ذلك كان يتم تفتيش كافة المواد التي يُدخلها الجزارون للتأكد من خلوها من أية مواد سامة ، والتي اعتاد الكثير منهم على استعمالها بغرض إعدام الفئران ، فضلاً عن منع دخول الكلاب والقطط . . . وغيرها من الحيوانات الضارة[٨٤] ، وكانت المديريات والمحافظات تكلف مندوبين شهريًا من أجل المرور على السلخانات بغتة لتفقد أحوالها ، والوقوف على سير العمل فيها[٨٥] .

وإلى جانب هؤلاء كان هناك موظف مكلف بمراجعة أوزان المواشي بالسلخانات يعاونه كاتب لتسجيلها تمهيداً لتحصيل العوائد عليها[٨٦] ، وكانت البيانات التي تتصل بحركة الذبح في السلخانات تسجل في كشوفات يتم رفعها إلى المديريات التي تقوم بدورها برفعها إلى المالية ، والتي تتضمن أعداد المواشي التي ذبحت بسلخاناتها ، وما تم بيعه ، وما أُرسل إلى نواحٍ أخرى للاستهلاك ؛ فقد رفعت مديرية الفيوم إلى المالية كشفًا بأعداد رؤوس الجمال والمواشي التي تم ذبحها ، والتي تم

بيعها[٨٧] ، كما وردت مديرية الشرقية إلى المالية مبلغ ٣٥٩,٣٤٥ قرشًا عام ١٨٦٦م عن متحصلات عدد من رؤوس المواشي بلغت ١٧,٩٨٧ رأسًا[٨٨] ، وكان تعيين موظفي السلخانات ، وترتيب ماهياتهم يقوم به المجلس الخصوصي[٨٩] .

وقد تحددت تعريفة برسوم الذبيح بالسلخانات ، حيث كان يُحصل عشرون قرشًا[٩٠] عن كل رأس من الأبقار والجاموس والجمال والخيل . . . وغيرها من المواشي الكبيرة ، في حين حددت بعشرة قروش لكل رأس من عجول البقر والجاموس ، و١٥٠ مليمًا لكل رأس من الخنازير ، وأربعة قروش لكل رأس من غنم الخرفان والنعاج والماعز وخلافها[٩١] ، ثم قررت الحكومة اعتبارًا من ٢٨ نوفمبر ١٩١٠م توحيد عوائد الذبيح بالقرى والبنادر التي بها قومسيونات بلدية أو مجالس محلية عندما حددتها بواقع أربعة مليمات للكيلو الواحد من اللحوم بدلاً من تحصيلها على كل رأس ، أما القرى التي ليست بها هذه المجالس فظلت رسوم الذبيح يتم تحصيلها كالمعتاد[٩٢] ، وكان لا يُرخص لأحد بنقل الذبائح من مقار الذبح بالسلخانات إلا بعد دفع الرسوم المقررة لمن يُعيَّن لاستلامها ، وكانت المواشي تُدمغ عقب سداد عوائد الذبح بحديدة مخصوصة محماة في النار[٩٣] ، وكان يخصص جزءٌ من هذه العوائد لترميم وإنشاء السلخانات ، وجزء آخر كان يُورد إلى خزينة الدولة[٩٤] ، وقد أُلغيت وظيفتا الوزان والكاتب بالسلخانات اعتبارًا من أول يناير ١٩٠٢م اقتصادًا للنفقات ، الأمر الذي أدى إلى غش الأوزان ، وكثرة شكاوى الأهالي والجزارين[٩٥] .

**إجراءات الذبح المتبعة داخل السلخانات :**

خضع الذبح بالسلخانات لضوابط حددتها الحكومة لضمان الحفاظ على الثروة الحيوانية ، منها : سنُّ قانون في ١٧ أبريل ١٩١٢م قضى بمنع ذبح عجول البقر[٩٦] التي لا يتجاوز عمرها سنتين ، وكافة الأغنام والمواشي الصالحة للإكثار ، وذلك بعد أن اتضحت للحكومة الآثار السلبية التي ترتبت على ذبحها ، وأحدثت نقصًا حاداً

في المواشي اللازمة للزراعة ، إلا أن هذا المنع لم يسرِ على عجول الجاموس[٩٧] ؛ وذلك لعدم الحاجة إلى تربيتها لشراستها ، وقلة صلاحيتها للعمل ، فلا يُربى منها سوى جزء قليل ليستعمل في بعض الأعمال كجر العربات لنقل السماد والبرسيم . . . وغيرها ، ولهذا صرحت الحكومة بذبح الرضيع من ذكور الجاموس عقب مُضي أربعين يومًا إلى ستين يومًا من ولادته للانتفاع بلحمه[٩٨] ، كما حُرم على أهالي القرى والجزارين ذبح إناث البهائم بدون عذر طبي[٩٩] بعد أن تسبب ذبحها في تدهور أعداد المواشي في البلاد ، وارتفاع أثمانها[١٠٠] ، في حين صُرح للأهالي بذبح الإناث العقم ، والعجائز التي أصابها تلف في أعضائها بعد الكشف الذي كان يتم إجراؤه بمعرفة المامور أو ناظر القسم عليها[١٠١] ، حيث أصدرت مديريتا الفيوم والشرقية أمرًا إلى كافة الجزارين الذين يمارسون بيع اللحوم في دائرتهما بتقديم عرضحالات عما يرومون ذبحه من المواشي ، على أن يخصص عرضحال لكل أربعة رؤوس من صنف البقر والجمال والجاموس ، وعرضحال لكل خمسة وعشرين رأسًا من الأغنام ، وأن يُحرر العرضحال بعد الكشف عليها بمعرفة الحكيم المخصص لذلك متى اتضح عدم صلاحيتها للزراعة والتناسل والتربية[١٠٢] .

وكان المخالفون لهذه الإجراءات توقع عليهم عقوبات وصلت إلى حد السجن أو الجلد الذي كان يزداد ما لم يتراجع المخالف عن ارتكاب مخالفاته ؛ ففي المرة الأولى كان يتم جلد الجزار المخالف مائة كرباج ، وإذا تكرر الجرم مرة أخرى كانت تزداد عقوبة الجلد إلى مائة وخمسين كرباجًا . . . وهكذا[١٠٣] ، وكانت الحكومة تشدد على مشايخ القرى بضرورة مراقبة عمليات الذبح ، مع تعيين الجواسيس لكشف مخالفاتها[١٠٤] ، ورغم القرارات الحكومية الخاصة بمنع ذبح إناث المواشي ، إلا أنه كثيرًا ما كان يتم خرق هذه القرارات من قبل الجزارين والأهالي ، وظل ذبحها جاريًا ؛ فقد بلغ ما تم ذبحه من رؤوس وإناث البقر والجاموس سنة ١٨٩٢م نحو ٨٤,٥٢٧ رأسًا ، ثم أخذ هذا العدد في الازدياد حتى وصل في عام ١٨٩٩م إلى ١١٨,٧٥٩

رأساً ، بزيادة ٣٤ ألف رأس ، بنسبة تتخطى ٧٠٪ ، وهو ما اضطر الحكومة مجدداً إلى إصدار تعليماتها المشددة بمنع ذبح المواشي من الفصيلة البقرية حتى لو كانت مصابة بمرض أو يشتبه في إصابتها بمرض(١٠٥) .

وأما عن طريقة الذبح بداخل السلخانة ، فقد كانت لدى كل جزار آلات الذبح الخاصة به والمتمثلة في عدد من السواطير الحديدية والسكاكين والسنج وألواح الخشب . . . وغيرها(١٠٦) ، والتي كانت تحفظ بمخزن مخصوص داخل السلخانة ، كما كان لدى الجزار منفاخ يستعمله في نفخ جثة الحيوان قبل سلخها بدلا من استعمال الفم(١٠٧) .

وكان كل جزار يقرب الماشية منه ، ويقوم بذبحها بعد ذكر اسم الله ، ثم يقوم بقطع رأس الحيوان أولاً قبل أن تبدأ عملية سلخه ، وتنظيف أحشائه ، ثم يتم قطع الفخذين والإليتين والكتف والرقبة ، وقد روعي ذبح الماشية بمفردها بعيداً عن أعين المواشي الأخرى بداخل السلخانة(١٠٨) . وللحفاظ على جودة اللحوم ونظافتها حُرم على الجزار أثناء الذبح استعمال المياه لزيادة وزن اللحوم ، والقيام بكسر الرؤوس وتقطيع لحوم الحيوانات فوق بلاط السلخانة ، بل يتم ذلك في الغرفة المخصصة(١٠٩) . وللحفاظ على بيئة الذبح والمناطق المحيطة بها كان يجري تمليح الجلود وتبخيرها ودمغها بلون يحدده الطبيب البيطري تمهيداً لنقلها من السلخانة(١١٠) إلى محلات القرى التي كان يتم تعيينها من قبل مصلحة الصحة لتخزين جلود الحيوانات(١١١) تمهيداً لبيعها محلياً أو تصديرها للخارج(١١٢) .

كذلك كان يتم تصريف الدم الناتج عن الذبح بتجميعه في أوانٍ خاصة ودفنه ، أو يتم استعماله في تسبيخ الأراضي ، والتنبيه بعدم القيام بتصريفه في الترع والأنهار وفقًا لإرشادات مصلحة الصحة(١١٣) ، وكذلك كان يتم تنظيف رؤوس المواشي والقرون والعظام والأقدام بما عليها من الشعر في عنبر خاص بداخل السلخانة(١١٤) ، وكان

يستفاد من هذه القرون والحوافر والعظام ببيعها بالأسواق بالطن ، وكان يتم تصدير بعض العظام إلى الخارج[١١٥] ، كما كان يتم الكشف على كبد المواشي المذبوحة لمعرفة مدى سلامتها صحيًا للأكل رغم سلامة الحيوان لتقرير استخدامها في حالة سلامتها أو إعدامها في حالة ثبات عدم صلاحيتها للاستهلاك الآدمي ؛ فقد تم إعدام نحو ١,٦٥٠ من الأكباد بمختلف السلخانات في نوفمبر ١٨٩٦م[١١٦] ، وكان الجزارون يُسألون عن كل تلفٍ أو ضررٍ يحدث في السلخانة سواءً كان من مستخدميهم أو حيواناتهم[١١٧] .

**اللحوم من السلخانات إلى منافذ البيع بالقرى :**

بمجرد إتمام عملية الذبح والتنظيف يعلق الحيوان في السلاسل المتواجدة بسقف السلخانات تمهيداً لنقل اللحوم[١١٨] ، وحتى يتم نقل اللحوم من السلخانة بطريقة آمنة كان يتم التأكد من أن تكون طرق المواصلات والمماشي وزرايب السلخانة خالية من أي عائق على الدوام[١١٩] ، وكانت عملية نقل اللحوم وكافة المواد التي تحتويها (المعدة والأمعاء) من السلخانة إلى دكاكين الجزارة والكرشاتية بالقرى تتم بواسطة عربات بمواصفات تحددها مصلحة الصحة العمومية ؛ كأن تكون العربة مبطنة من الداخل بالزنك ، ومقفولة[١٢٠] ، وكانت كل عربة لا تتوافر فيها حالة النظافة لا يُسمح لها بعملية نقل اللحوم من السلخانة إلى الأسواق المختلفة[١٢١] .

وبنقل اللحوم إلى محلات البيع المختلفة بالقرى ، كان الجزارون ينشطون في عرضها بكافة أنواعها لتكون تحت نظر المشتري ليأخذ منها ما يروق له ، لاسيما في المناسبات الدينية كالأعياد وشهر رمضان[١٢٢] ، وكانت اللحوم تعرض إما في شارع السوق على حامل خشبي ، وتُغطى بقماش نظيف لحمايتها ، وإما داخل حوانيت ومحلات[١٢٣] ، وكان يُفترض في حوانيت بيع اللحوم توافر كافة الضوابط الصحية من حيث منافذ التهوية ، وتبليط أرضيتها ، وطلاء جدرانها بالجير ، وتكسية طولاتها

بالزنك ، إلى جانب طلاء الأبواب بالبوية ، هذا فضلاً عن تغطية اللحوم أيضًا بقماش ، وكان من الضروري أن يتوافر بمحلات بيع اللحوم حوض أو جردل لإلقاء المياه القذرة فيه[١٢٤] .

وكانت مصلحة الصحة لا ترخص بفتح الحانوت إلا بعد توافر الشروط السابقة فيه ؛ لأن الرخصة كانت تمنح للحانوت وليس لصاحبه من الجزارين ، حتى أن الجزار كان لا يستطيع تغيير المحل المصرح بإدارته بمحل آخر حتى ولو كان بجواره حتى لا تُلغى الرخصة ، لهذا فإنه في حال الرغبة في تغيير المحل كان يُلزَم صاحبه بطلب رخصة أخرى للمحل الذي نقل إليه نشاطه ، وإلا كان ذلك مخالفًا ، كذلك كانت تُلغى رخصة المحل الذي صرح لصاحبه بإدارته ، ومرت سنة دون أن يستعمله بدءًا من تاريخ الحصول على الرخصة[١٢٥] ، وقد توافرت هذه المحلات بكافة القرى ؛ فقد كان بقرية طرا بالجيزة محلات يباع فيها اللحم[١٢٦] ، كما كان بقرية مطاي سوق دائم لبيع اللحم[١٢٧] ، كذلك وُجدت أسواق للحوم بقرى دشنا بقنا[١٢٨] ، ومليج بالمنوفية[١٢٩] ، وبلبيس وأبو حماد ومشتول والإبراهيمية بمديرية الشرقية[١٣٠] . . . وغيرها .

وقد توافر بأسواق القرى عدد من الجزارين الذين تولوا مسألة ذبح المواشي ، وبيع لحومها للأهالي ؛ فكان بقرية مشتول السوق بالقليوبية نحو ستة من الجزارين[١٣١] ، وثمانية جزارين بقرية الزرابي بمديرية أسيوط[١٣٢] ، كما توافر عدد من الجزارين بقرى الكداية[١٣٣] وأبو رجوان القبلي بالجيزة[١٣٤] ، وعزبة شلقان بالقليوبية[١٣٥] . كما ذكرت ليدي دوف جوردن في إحدى رسائلها أنه كان بقرية ببا ببني سويف جزار واحد يذبح شاة كل يوم ، يشتري منه الأهالي حاجتهم من اللحوم[١٣٦] ، وكان يُشترط فيمن يعمل بحرفة الجزارة الحصول على رخصة من مصلحة الصحة بعد أن يتقدم بطلب للحصول عليها على ورقة تمغة من فئة ثلاثين مليمًا ، بها اسمه ،

وجنسيته ، ومحل إقامته ، والجهة المراد تعاطي التجارة بها ، على أن تكون ممارسة نشاطه خارج المناطق السكنية[١٣٧] ، وقد انقسم هؤلاء الجزارون إلى تخصصات عدة ؛ فكان منهم من احترف ذبح الضأن ، ومنهم من تخصص في ذبح الجاموس والبقر ، ومنهم من كان يذبح الماعز[١٣٨] .

**نوعية المترددين على منافذ بيع اللحوم :**

اختلفت طريقة استهلاك اللحوم باختلاف المستوى الاجتماعي لأهل القرى ، وطبيعة موائدهم ؛ فقد عجت موائد أثرياء القرى بأصناف شتى من اللحم المطهي بطرق عدة ؛ منها اللحم المحمر أو المسلوق أو المقدم في شكل كستيليه أو بوفتيك أو دندي أو شاورمة . . . وغيرها ، وكانت موائد هذه الشريحة الاجتماعية تتسع حين ينزل عليهم الضيوف[١٣٩] ، وكان أبناء هذه الشريحة- أو من ينوب عنهم- يترددون على محلات الجزارة لشراء ما يروق لهم من اللحم بأنواعه المختلفة سواءً كان الضاني أو البقري أو الجاموسي كل حسب قابليته وشهيته ، كما كان منهم من يشتهي اللحم مشويًا ، فيتردد على محلات«الشواء» التي تقوم بعمل اللحم المشوي بالسوق ، وبيعه للأهالي[١٤٠] ، أو التردد على محلات الكباب والكفتة التي يصنعها الكبابجية ، ويبيعونها بالرطل ، وقد انتشرت هذه المحلات بنواحي أسيوط وغيرها[١٤١] ، كذلك فضل قطاع منهم استخدام اللحوم المجففة والمحفوظة بالتبريد ، والتي كانت ترد للأسواق من الخارج ، وأشار إليها كرومر في أحد تقاريره[١٤٢] .

واعتاد القطاع الأكبر من أهالي القرى تناول اللحوم مرة واحدة أسبوعيًا ، والتي تزامنت- في الغالب- مع يوم انعقاد سوق القرية ، وأحيانًا كان يشترك عدد من أهالي القرية وتجارها ومتسببيها في يوم السوق في شراء جدي أو ماعز وذبحها وتقسيمها ، وكان طهي اللحوم لدى هذه الشريحة تقوم به ربة المنزل ، مع صناعة أنواع من الفطائر والرقاق المستدير ، وتؤكل هذه الوجبة في العشاء كعادة الوجبات الأساسية التي

يتناولها أهل القرى[١٤٣] ، وربما تمكن أحد أبناء هذه الشريحة من شراء رطل أو رطلين من لحم الجاموس الرخيص السعر ، وطهيه إما مسلوقًا أو محمرًا أو مقطعًا في ماء وسمن ، وهو ما يُعرف عند أهل القرى بالدمعة ، أو مطبوخًا ببصل ، وهو ما يُعرف بالقاورمة[١٤٤] .

أما فقراء القرى فكانوا لا يتناولون اللحم إلا في الأعياد ، أو حين يُذبح حيوان أصيب بكسر أو نحوه ، كما كان أكثرهم ينتظر أن يذبح أحد الأثرياء بالقرية نذرًا ، أو أن يصنع وليمةً في عرس أو مأتم أو غير ذلك ، ففي حال حدوث مأتم بإحدى القرى- كما كان الحال بقرية محلة عبدالرحمن بمديرية البحيرة- يتم توزيع اللحم النيئ على الفقراء ، وطبخ اللحم للحاضرين ، مع أطعمة قادمة من بيوت أهل القرية ، ونفس الشيء حدث مع أهالى قرية مرصفا بالقليوبية[١٤٥] ، حيث كان من عوائدهم في المآتم نصب الخيام لاستقبال المعزين من القرى المختلفة ، وذبح الذبائح ، وتوزيعها على الفقراء وغيرهم[١٤٦] .

هذا إلى جانب قطاع من البسطاء اعتاد التردد على أرباب المسامط ومحلات الكرشاتية والأسقاط الذين يتاجرون في الكرشة والكوارع وغيرهما[١٤٧] لشراء بعض رؤوس الخراف من السوق على اعتبار أنها أرخص ثمنًا من اللحم الصافي ، وكانوا يطبخونها إما في منازلهم ، أو عند بعض الأشخاص الذين تخصصوا في السوق في سلق هذه الرؤوس مقابل مبلغ زهيد ، وهم عادة أشخاص ليسوا طباخين محترفين ، ولكنهم- في الغالب- بائعو رؤوس الخراف[١٤٨] ، كما ترددوا على معامل للكرشة لشرائها نيئة أو مطبوخة[١٤٩] ، وكان تجار الأسقاط والكرشاتية بكفر الزيات وغيرها من النواحي يقومون بحجز الكروش والأسقاط مسبقًا لدى كبار الجزارين الذين عُرفوا في القرية باسم المعلمين ، وذلك قبل الذبح بفترة كافية ، مع دفع ثمنها مقدمًا[١٥٠] ، وهو ما يعكس حجم الإقبال على الكرشة والأسقاط في سوق القرية ، وبهذا تعددت

أنماط استهلاك اللحوم بالقرية حسب ثقافة وسعة ومقدرة سكانها .

**السلطة وتسعير اللحوم بالقرى :**

كان اللحم يباع عادة في الأسواق بالرطل أو الأقة ، وكان لكل نوع من أنواعه التعريفة الخاصة به حسب حالته ، لهذا اختلف سعر اللحم الضاني عن الخشن[١٥١] ، حيث بلغ سعر الأقة من اللحم الضاني حوالي عشرة قروش ، واللحم البقري حوالي تسعة قروش[١٥٢] ، وكان سعر الأقة من اللحم الجاموسي أقل من سعر الأقة من اللحم البقري[١٥٣] ، ولم تكن تعريفة اللحوم بأسواق القرى موحدة ، بل اختلفت من قرى مديرية إلى قرى مديرية أخرى في ظل تكليفات الحكومة لكل مديرية أو محافظة بتحديد تعريفة ملائمة للحوم تتماشى مع ظروفها ، وظروف أهاليها ، وذلك بالتعاون مع الضبطية ومشايخ الجزارين[١٥٤] ؛ فقد صدرت الأوامر الحكومية إلى محافظي رشيد والسويس بتحديد أسعار كافة الماكولات ومن بينها اللحوم[١٥٥] ، وكانت هذه التعريفة تُعلن بعد ذلك لكافة أسواق القرى التي تقع بدائرتها[١٥٦] ، كما كانت المديريات تقوم بتحديد تعريفة بيع اللحوم ؛ فقد أعلنت مديرية المنوفية تعريفة المواد الغذائية واللحوم للعمل بها بسوق قرية سبك الضحاك عام ١٨٦٥م[١٥٧] .

وحتمت المديريات على الجزارين بكافة الأسواق والمحلات الالتزام بتلك التعريفة ، وهددت كل من يبيع منهم أي صنف من أصناف اللحوم بأثمان زائدة عن الأسعار المقررة لها قانونًا بعقوبات تراوحت ما بين دفع غرامة تراوحت ما بين خمسين ومائة قرش ، والحبس ما بين يوم إلى ثلاثة أيام ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، وأحيانًا كان الجزار المخالف يعاقب بالجلد بالكرباج[١٥٨] مائة جلدة كحد أدنى[١٥٩] ، ورغم اختلاف تعريفة اللحوم من مديرية إلى أخرى إلا أنها كانت متقاربة إلى حد كبير[١٦٠] .

وكان مشايخ الطوائف يساهمون في تثمين اللحوم وغيرها من السلع ، وقامت

الحكمداريات بكل مديرية بالإشراف على تلك التسعيرات ، وذلك بالقيام بجولات تفتيشية بالأسواق والشوادر والمحلات والدكاكين بالقرى[١٦١] ؛ فعندما اشتكى العديد من أهالي قرى المنيا من ارتفاع أسعار اللحوم ، واختلاف تسعيرتها كل يوم ، طالبوا مدير المنيا بإصدار أوامره إلى رجال البوليس لعمل تعريفة محددة للأسعار رحمة بذوي الدخل المتدني ومعدميه[١٦٢] .

وظلت مسألة عدم التزام قطاعٍ من الجزارين وتجار اللحوم بتسعيرة اللحوم التي تحددها الجهات المختصة صداعًا يؤرق رأس الحكومة التي لم تعد لها رقابة على أسواق القرى إلا فيما يختص بالأمن العام[١٦٣] ، وراح العديد من الجزارين يضربون بتسعيرة اللحوم عرض الحائط ، ويبيعون بالأسعار التي تناسبهم ، وكلما تذمر الأهالي وطالبوا الحكومة بالتدخل لخفضها ، اتجه الجزارون إلى الخداع بخفض الأسعار يومًا أو يومين حتى إذا ما أرادت الحكومة بحث شكوى الأهالي وجدت نفسها أمام أسعار معتدلة[١٦٤] ؛ فعندما اشتكى بعض أهالى قرى دمياط للمحافظ من ارتفاع أسعار اللحوم ارتفاعًا فاحشًا ، اجتمع المحافظ بالجزارين ، وألزمهم بأن يبيعوا أقة اللحم بستة قروش ونصف ، والجاموس بأربعة قروش ونصف ، وبالرغم من ذلك لم يلتزموا بتلك التسعيرة غير يوم واحد فقط ، حيث قاموا في اليوم التالي ببيع الأقة من لحم الضأن بثمانية قروش ، والبقري بستة قروش[١٦٥] .

وأمام كثرة شكاوى الأهالي من زيادة أسعار اللحوم التي يقومون بشرائها ، وارتفاع قيمة رسوم الذبيح ، والدخولية التي قامت الحكومة بتحصيلها منهم ، وتدخل الإدارة لفرض تسعيرة لها ، قام الجزارون بإضرابات واعتصامات كرد فعل على الضغوط التي تمارس عليهم ؛ منها إضرابهم في ١٣ يوليو ١٨٩٢م ، حيث امتنعوا عن الذبح ، وأغلقوا حوانيتهم ، ورفعوا شكاواهم إلى الحكومة التي أمرت بتشكيل لجنة من مندوب عن مصلحة الصحة مع ممثلي الجزارين سواءً وطنيين أو أجانب لفحص

تلك الشكاوى[١٦٦] ، وحتى الجزارين الذين لم يشاركوا في تلك الإضرابات قاموا بذبح الحيوانات المريضة التي لا تُقبل في السلخانات لعدم صلاحيتها للأكل ، وقاموا ببيعها في الأسواق بأسعار رخيصة[١٦٧] ، وجذبت هذه الأسعار قطاعًا من بسطاء القرى الذين هرولوا إلى شرائها رغم علمهم بطبيعة هذه النوعية من اللحوم ، لكنهم برروا إقدامهم على أكلها بأنهم قاموا بطهيها في قدور نحاسية مستبعدين تمامًا فكرة اللحوم المريضة[١٦٨] .

وقد انهالت الشكاوى على المديريات من قبل الأهالي ضد الجزارين الذين يُقدمون على ذبح المواشي غير اللائقة ؛ حيث اشتكى أهالي قريتي إنبابة[١٦٩] وبيلا[١٧٠] إلى مفتشي الصحة من الأشخاص الذين يقومون بذبح المواشي ، وبيع لحومها ، وهم ليسوا من طائفة الجزارين[١٧١] ، كذلك اشتكى أهالى قرية بشبيش[١٧٢] وأهالى طهطا بسوهاج من قيام الجزارين بذبح المواشي المصابة بالأمراض غير الصالحة للذبح ، وزيادة أسعارها[١٧٣] .

وأمام هذا الموقف قامت الحكومة باستصدار العديد من الأوامر التي تمنع ذبح الحيوانات المريضة ، مع عقاب المخالفين بأشد أنواع العقاب ، وحمَّلت عمد البلاد ومشايخها وأطباء المراكز مسئولية ذلك ، وألزمت مصلحة الصحة بالتفتيش ومراقبة المذبوحات في القرى والأباعد وتفاتيش الدائرة السنية والدومين[١٧٤] ، ولهذا كان يتم التفتيش بصفة دورية بواسطة مندوبي وحكماء بيطرية مصلحة الصحة على أسواق اللحوم ومحلات الجزارة بالقرى للتأكد من سلامة اللحوم المعروضة بها ، وتحديد اللحوم الضارة وضبطها وإعدامها ، والقبض على أصحابها[١٧٥] ؛ فقد تم القبض على السيد شحاتة ومحمد يوسف الجزارين بقرية ميت برة[١٧٦] ؛ لذبحهما المواشي المسنة الهزيلة ، فضلاً عن عدم الاعتناء بنظافة محلاتهم ، حيث اعتادوا ترك أكوام من السباخ أمامها ، وتصاعد الروائح الضارة بالصحة منها ، والتحقيق معهما من قِبل معاون البوليس ومفتش الصحة[١٧٧] .

كما كانت تؤخذ عينات من اللحوم التي يشك في صلاحيتها للاستهلاك من قبل جهات الداخلية ، وفحصها بمعرفة المعمل الكيميائي ، ووفقًا لنتيجة تحليل العينات بالمعمل كان يصدر الحكم ضد أربابها ، وكان هذا النوع من القضايا يُنظر أمام المحاكم الأهلية بالنسبة للوطنيين ، والمحاكم المختلطة(١٧٨) بالنسبة للأجانب(١٧٩) . وعلى الجانب الآخر كان هناك فساد يمارسه قطاع من هؤلاء المفتشين ؛ فقد قام بعض الجزارين بقرية شبين الكوم بالمنوفية بتقديم رشاوى للأشخاص المنوط بهم مراقبة محلات الجزارة بالأسواق من أجل التكتم على قيامهم بذبح مواشي مصابة بالطاعون البقري(١٨٠) .

وللسيطرة على أسعار اللحوم قامت الحكومة في عام ١٩١٤م بتشكيل لجنة لتسعير اللحوم وغيرها من السلع الأساسية بناءً على دعوة الغرفة التجارية المصرية التي تأسست في مصر عام ١٩١٣م لكي تقوم بوضع تعريفة كل أسبوع للسلع بما فيها اللحوم ، والإعلان عنها ونشرها في ليلة السبت على الأكثر من كل أسبوع ، وذلك بتعليقها في الأماكن التي يعينها المدير أو المحافظ بقرار يصدره بذلك ، على أن تسري التسعيرة على جميع التجار الذين يتعاطون بيع اللحوم طوال الأسبوع في جميع دائرة المديرية أو المحافظة(١٨١) . وقد حرصت الحكومة على محاسبة التجار الذين يغالون في الأسعار ، أو يمتنعون عن البيع بالسعر الذي قررته اللجنة ؛ وذلك بتوقيع الجزاءات على المخالفين منهم للتسعيرة ، والتي تنوعت ما بين الحبس والغرامة(١٨٢) . وإلى جانب لجنة التسعير شُكلت لجنة أخرى في ٢٤ أغسطس ١٩١٤م عرفت بلجنة التموين ، وتعاونت اللجنتان معًا من أجل ضبط أسعار المواد الغذائية بما فيها اللحوم في كافة الأسواق المصرية(١٨٣) .

وعلى الرغم من تلك الجهود ، فإن هذه اللجان عجزت عن أداء مهمتها الأساسية ؛ فعندما سُعرت اللحوم بعد تشكيل اللجنة امتنع الجزارون عن الذبح ،

واعتصموا مطالبين بزيادة أسعارها[١٨٤] ، وقدم أحد الجزارين بكفر الزيات عريضة إلى ناظر الداخلية تظلم فيها من انخفاض أسعار اللحوم بقرى بندر كفر الزيات عن قرى طنطا ، حيث يباع الرطل من اللحم الضاني في طنطا بأربعة قروش ، بينما يباع بكفر الزيات بثلاثة قروش ، ويباع اللحم البقري بطنطا بثمانية قروش ، بينما يباع بكفر الزيات بسبعة قروش فقط ، وكان رد مديرية الغربية على ذلك بعدم صحة الشكوى ، وأن تسعيرة اللحوم بكفر الزيات مثلها مثل تسعيرة المحلة وزفتى وطنطا[١٨٥] . كما اشتكى عدد من بائعي الكرشة والسقط والكوارع بقسم الجمالية بالقاهرة من ارتفاع أثمان الأسقاط عليهم ، وكذلك اشتكى عدد منهم بقرى طنطا ، وقدموا عريضة إلى نظارة الداخلية بأسماء الجزارين الذين يغالون في الأثمان[١٨٦] ، وكان أحد أساليب مواجهة التلاعب في الأسواق من جانب تجار اللحوم هو قيام الحكومة بشراء اللحوم من السلخانات على ذمتها في حال وجود شح في اللحوم المعروضة بالأسواق ، وذلك من خلال مشايخ الجزارين ، وطرحها في الأسواق لعلاج الأزمة[١٨٧] . وقد استمر هذا الوضع حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى .

* * *

يتضح من العرض السابق تعرُّض المواشي للعديد من المخاطر الصحية التي هددتها ، والتي تمثلت في الأوبئة والأمراض ، وأدت إلى نفوق أعداد كبيرة منها ، لتشهد قرى الوجه القبلي نفوق العدد الأكبر من تلك المواشي ، وهو ما كان سببًا من أسباب التوسع في إنشاء السلخانات التي خضعت للمراقبة الدقيقة من قبل الجهات الحكومية المختصة ، أيضًا توفرت محلات بيع اللحوم على اختلافها داخل أسواق القرى ، وقد اختلفت ثقافة المترددين على تلك المحلات باختلاف المستوى الاجتماعي لأهل القرى ، وطبيعة موائدهم ، وحاولت الحكومة ضبط أسعار اللحوم بأسواق القرى بآليات عدة ؛ حيث كلفت كل مديرية من المديريات بالتعاون مع

مشايخ الطوائف بضرورة تحديد تسعيرة للحوم ، كما تأسست لجنتا التسعير والتموين ، ولكن على الرغم من تلك الجهود إلاً أنه كانت هناك عدة معوقات عرقلت ضبط أسعار اللحوم كان من بينها : عدم رضا الجزارين عن تلك التسعيرة نظراً لضيق حالهم ، وكثرة الرسوم المفروضة عليهم ، وقد أخذ عدم الرضا من قبل الجزارين شكل الإضرابات والاعتصامات ، وأيضًا الممارسات الفاسدة من قبل البعض ، وهو ما قوبل بكثرة الشكاوى من قبل المواطنين ، وانهالت الالتماسات على الحكومة ، لتبقى هذه المسألة قضية شائكة طوال فترة الدراسة وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى .

**الهوامش**

(١)كان وباء التيفوس البقري ينشط في غياب أشعة الشمس ، وازدياد الرطوبة التي تحيط ببيئة إقامة الحيوانات ، وينتقل الميكروب المسبب للمرض من الحيوان المريض إلى الحيوان السليم بواسطة الاختلاط والمشاركة في طوالات الغذاء ، وقد اختلفت مدة حضانة الميكروب المسبب للمرض من حيوان إلى آخر ؛ إذ تراوحت ما بين ثلاثة إلى ثمانية أيام ، وهناك مجموعة من الأعراض الخطيرة التي كان ظهورها على الحيوان يؤكد إصابته بالوباء ، كان من بينها ارتفاع درجة حرارته من ٤٠ إلى ٤١ ونصف درجة بمقياس سنتغراد ، وسيلان مواد لعابية كثيرة من فمه ، فضلاً عن ظهور تقرحات في مناطق لسانه وفمه وأنفه ، كذلك كان الحيوان المصاب يعاني من عسر في التنفس وسرعته ، إلى جانب وجود دم في برازه وبوله ، وإسهال مع هزال سريع ، وإخراج روث قاتم كريه الرائحة ، وتزداد هذه الأعراض عند أنثى الحيوان بفقدان اللبن في ضرع البقر ، وكثرة إسقاط البقر الحامل ، وينفق الحيوان في الحال بمجرد ظهور هذه الأعراض . انظر المقتطف : ج٧ ، السنة ٢٨ ، ١ يوليو ١٩٠٣م ، ص ص ٦٠٥ ، ٦٠٦ ؛ المؤيد : الأحد ١٩ سبتمبر ١٨٩٧م ؛ رضا عبدالفتاح أحمد علي : الطب البيطري في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢- ١٩٢٢م ، بحث منشور بمجلة كلية الآداب جامعة بنها ، عدد ٢٥ ، ج١ ، ٢٠١١م ، ص ص ٥٨٨ ، ٥٨٩- ٥٩٤ ؛ محمد صفوت : الصفوة الطبية والسياسة الصحية في الأمراض المعدية والوبائية والفوائد الضرورية لحفظ الصحة البشرية والحيوانية ، القاهرة ، ٢٠ رجب ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٦م ، ص ٨٤ .

(٢) محمد صفوت : المصدر السابق ، ص ص ٨٤- ٨٧ ؛ بيير كرابيتيس : إسماعيل المفترى عليه ، ترجمة : فؤاد صروف ، دار النشر الحديث ، القاهرة ، ١٩٣٧م ، ص ١٣٧ ؛ صالح رمضان : الحياة الاجتماعية في مصر في عصر إسماعيل ١٨٧٣-١٨٧٩م ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٧٧م ، ص ٩٣ . الجفالك : أو الشفالك جمع جفلك أو شفلك ، وهي كلمة تركية مشتقة من أصل فارسي ، وتعني الحقل الذي يزرع سنويًا ، وهي مساحات واسعة من أطيان الأبعادية استولى عليها محمد علي ، وخصصها لنفسه ولأفراد أسرته ، كما شملت أيضًا الأطيان الأثرية للقرى العاجزة عن سداد المال الميري . انظر : رؤوف عباس : النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الكبيرة (١٨٣٧- ١٩١٤م) ، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٣م ، ص ص ١٨ ، ٢١ .

(٣) معية سنية تركي : تراجم ملخصات دفاتر ، محفظة رقم ١٠٣ ، دفتر قيد صادر الإفادات ، إفادة إلى المالية ، وثيقة رقم ١٨١ ، ٦ صفر ١٢٨٠هـ/ ٢٣ يوليو ١٨٦٣م .

(٤) إلياس الأيوبي : تاريخ مصر في عهد إسماعيل باشا ١٨٦٣- ١٨٧٩م ، مج٢ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٦م ، ص ٢١٥ ؛ جورج يانج : تاريخ مصر في عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل ، تعريب : علي أحمد شكري ، المطبعة الرحمانية ، القاهرة ، ١٩٣٤م ، ص ٢٨٠ .

(٥) ديوان داخلية : كود ٠١٦٠٠٥-٢٠٠١ ، ملف ٧٠ ، محفظة ٣١٥ ، صادر من نظارة الداخلية بخصوص ظهور مرض حمى البقر في الشرقية ، ٣ فبراير ١٨٨٣م ؛ فيليب جلاد : القاموس العام للإدارة والقضا ، ج٢ ، الإسكندرية ١٨٩١م ، ص ٧٠٥ .

(٦) المؤيد : الأحد ١٩ سبتمبر ١٨٩٧م ؛ وكذلك عدد ٤٥٣٤ ، الأحد ٩ أبريل ١٩٠٥م ؛ المقتطف : ج٧ ، السنة ٢٨ ، ١ يوليو ١٩٠٣م ، ص ص ٦٠٥ ، ٦٠٦ .

(٧)المؤيد : عدد ٤١٤٧ ، الثلاثاء ٢٩ ديسمبر ١٩٠٣م ؛ وكذلك عدد ٤٠٨٥ ، الأربعاء ١٤ أكتوبر ١٩٠٣م .

(٨) يعرف وباء الحمى القلاعية بعدة مسميات منها أبو الركب أو السورلنج أو الجرب ، ومن أهم أعراضه ارتفاع درجة حرارة الحيوان من درجتين إلى أربع درجات ، إلى جانب وجود طفح حويصلي في بعض المناطق من جسم الحيوان المصاب مثل الفم ، وبين الأصابع ، وباطن شفتي الحيوان ، وسقف حلقه ، ويختلف اتساع الطفح الجلدي بما يساوي القطعة التي بقرشين إلى القطعة التي بعشرة قروش ، وكان الميكروب يخرج من الفم والقوائم ويصل إلى الأرض فيتسبب في انتشار العدوى سريعًا ، وقد اختلفت مدة حضانة الميكروب من ٢٤ ساعة إلى ثلاثة أو أربعة أيام ، وقد تنتقل العدوى من مديرية إلى أخرى بواسطة الحشرات ، ومما يُظهر خطورة هذا الوباء أنه كان إذا رضع العجل لبن بقرة مصابة بهذا الداء فإنه ينفق في الحال ، وفي بعض الحالات الشديدة التي أصيبت بهذا الوباء كان ينقطع لبن البقر بأكمله ، وإذا كانت الإصابة أقل حدة انقطع بعض اللبن وبقي البعض الآخر ، وكان المرض يجد طريقًا سهلاً للانتشار نتيجة اختلاط المواشي المصابة بالسليمة منها ، ومن ثم كان يلزم حبس الحيوانات المصابة بالحمى القلاعية في الزرائب ، ومنع اختلاطها بالحيوانات السليمة ، وكانت الحالات المصابة إصابة خفيفة تحتاج إلى قليل من الرعاية الطبية ، ولا يُخشى منها ، حيث إن المرض كان يستمر مدة محدودة ثم ينتهي بشفاء الحيوان ، وخلال فترة إصابة الحيوان بوباء الحمى القلاعية كان ينبغي أن يتناول الحيوان علفًا ليس خشنًا أو صعب المضغ ، بل يكون كالردة أو الحشيش وخلافه . لمعرفة المزيد انظر : مجلس النظار والوزراء : كود ٠٠٢٤٦١- ٠٠٧٥ ، ملف بعنوان أمراض الحيوانات ، ٢٣ أبريل ١٩١٤م ؛ نظارة الداخلية : قوانين ولوائح وأوامر البوليس المصري إلى الحكومة المصرية ، ط١ ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، ١٨٩٥م ، ص ٥٩٩ ؛ فيليب جلاد : المصدر السابق ، ج٣ ، ص ١١٣٥ ؛ المقتطف : عدد ٦ ، السنة الرابعة والعشرون ، ١ يوليو ١٩٠٠م ، ص ص ٥١٦ ، ٥١٧ ؛ مجلة الجمعية الزراعية الخديوية : عدد ٢ ، السنة الثانية ، مارس وأبريل ١٩٠٠م ، ص ١٠٩ ؛ تقرير كرومر ١٩٠٠م ، منشور بجريدة المقتطف ، ج٥ ، السنة ٢٦ ، ٢١ مايو ١٩٠١م ، ص ٤٤٨ .

(٩) المقتطف : عدد ٦ ، السنة الرابعة والعشرون ، ١ يوليو ١٩٠٠م ، ص ص ٥١٦ ، ٥١٧ ؛ تقرير كرومر ١٩٠٠م ، منشور بجريدة المقتطف ، ج٥ ، السنة ٢٦ ، ٢١ مايو ١٩٠١م ، ص ٤٤٨ .

(١٠) الدائرة السنية هي أملاك الخديو إسماعيل ، وبها عشرون ألف فدان تقريبًا تزرع فيها جميع أصناف الزراعة كالقطن والقصب والقمح والذرة ، وكلها في غاية الخصب والنماء ، انظر : المقطم : عدد ١٩٧ ، السنة الأولى ، ١٩ أكتوبر ١٨٨٩م .

(١١) تقرير كرومر عن المالية والحالة العمومية في مصر والسودان عام ١٩٠٠م ، منشور بجريدة المقتطف ، ج٥ ، السنة ٢٦ ، ٢١ مايو ١٩٠١م ، ص ٤٤٨ ؛ مجلة الجمعية الزراعية الخديوية ، عدد ٣ ، السنة الثانية ، مايو- يونيو ١٩٠٠م ، ص ١٦٥ ؛ القرارات والمنشورات الصادرة من مجلس النظار ومن

النظارات في سنة ١٨٩٩م ، صادر من ناظر الداخلية في ٢٣ يوليو ١٨٩٩م ، ص ٢٨٠ ، بولاق ١٨٩٩م ؛ المقطم : عدد ٣٢٨٦ ، ١٦ يناير ١٩٠٠م .

(١٢) الإحصاء السنوي العام ١٩١١م : نظارة المالية ، إدارة عموم الإحصاء الأميرية ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩١١م ، ص٧٥ . الكورنتينات : مفردها الكورنتينة ، وفي التركية «قرانتينة» من الكلمة الإيطالية Quarantina بمعنى أربعين ، والكورنتينة هي الحجر الصحي ، وقد كان القادمون من الخارج الذين يشتبه في مرضهم يحتجزون في الحجر الصحي أربعين يومًا حتى تثبت سلامتهم من الأمراض الوبائية ، وللكورنتينة اسم آخر هو اللازريتو التي حرفها العامة بعد ذلك إلى الأزاريطة وهي اسم حي معروف في الإسكندرية ، وقد كانت الكورنتينات من أهم الوسائل التي اتخذها محمد علي باشا لمكافحة الطاعون والكوليرا ، إذ أمر في عام ١٨١٣م بإنشاء كورنتينة الإسكندرية عند الميناء الشرقي ، حيث ترسو جميع السفن مدة الحجر الصحي ، ثم أنشئت كورنتينة ثانية بالسويس ، وثالثة بالعريش ، وأنشئت مصلحة خاصة لإدارة هذه الكورنتينات عرفت باسم مصلحة الصحة العامة والكورنتينات ، ووضعت لها لوائح تنظم العمل بها . انظر : محمد علي عبدالحفيظ : المصطلحات المعمارية في وثائق عصر محمد علي وخلفائه ١٨٠٥- ١٨٧٩م ، القاهرة ، ٢٠٠٥م ، ص ١٥٣ .

(١٣) الإحصاء السنوي العام ١٩١١م ، المصدر السابق ، ص ٧٥ .

(١٤) كان الطاعون الرئوي يتفشى في البيئات المظلمة التي تسكنها الرطوبة الدائمة والظلام مع غياب توفر الإجراءات الصحية اللازمة ، وكذلك قلة التغذية ، وكثرة إجهاد الحيوان في أعمال الزراعة ، وقد تراوحت مدة حضانة الميكروب المسبب للمرض ما بين أسبوعين إلى ستة أسابيع ، ثم تبدأ الأعراض في الظهور على الحيوان ، حيث كان الميكروب يستهدف النسيج الضام بين الخلايا الرئوية ، ليعاني الحيوان من حمى وعسر في التنفس ، وإحساس بالخمول ، وامتداد رأس الحيوان إلى الأمام طلبًا للهواء ، وأيضًا السعال الدامي في أغلب الأحيان ، وقد يشفى الحيوان ظاهريًا ، ولكنه يبقى خطرًا على غيره ؛ لأن جراثيم الإصابة تظل متكيسة داخل الرئة . انظر : رضا عبدالفتاح : المرجع السابق ، ص ٥٩٧ ؛ محمد صفوت : المصدر السابق ، ص ٩٨ .

(١٥) رضا عبدالفتاح : المرجع السابق ، ص ٥٩٧ .

(١٦) الإحصاء السنوي العام لسنة ١٩١٠م ، نظارة المالية ، إدارة عموم الإحصاء الأميرية ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩١٠م ، ص ٦٩ .

(١٧) يشبه مرض الخناق إلى حد كبير وباء البثرة الخبيثة مع اختلاف طبيعة الميكروب المسبب للمرض ، فالخناق كانت تنحصر إصاباته بشكل كبير في نوع البقر ، وكان الحيوان المصاب به ينفق في مدة زمنية لا تتجاوز ٢٤ ساعة ، ومن أهم مسبباته انخفاض النيل والبرك والمستنقعات الفاسدة في فترات التحاريق . انظر : القرارات والمنشورات الصادرة من مجلس النظار ومن النظارات في سنة ١٨٩١م ، تقرير مرفوع من جناب باشمفتش بيطري مصلحة الصحة العمومية إلى حضرة مديرها المؤقت في ١٨ أكتوبر ١٨٩١م ، ص ٨٣٠ ، ٨٣١ ؛ المقتطف : عدد ١١ ، السنة السابعة والعشرون ، ١ نوفمبر ١٩٠٢م ،

ص ١١٢٣ ؛ منشور من نظارة الداخلية إلى جميع المديريات والمحافظات بشأن ملاحظة صحة الماشية بتاريخ يوليو ١٨٨٨م ؛ فيليب جلاد : المصدر السابق ، ج٣ ، ص ١٤٧٥ .

(١٨) القرارات والمنشورات الصادرة من مجلس النظار ومن النظارات في سنة ١٨٩١م ، تقرير مرفوع من جناب باشمفتش بيطري مصلحة الصحة العمومية إلى حضرة مديرها المؤقت في ١٨ أكتوبر ١٨٩١م ، ص ص ٨٣٠ ، ٨٣١ ؛ المقتطف : عدد ١١ ، السنة السابعة والعشرون ، ١ نوفمبر ١٩٠٢م ، ص ١١٢٣ ؛ منشور من نظارة الداخلية إلى جميع المديريات والمحافظات بشأن ملاحظة صحة الماشية بتاريخ يوليو ١٨٨٨م ؛ فيليب جلاد : المصدر السابق ، ج٣ ، ص ١٤٧٥ .

(١٩) الإحصاء السنوي العام ١٩١١م ، المصدر السابق ، ص ٧٥ .

(٢٠) ساعدت عدة عوامل على تفشي وباء البثرة الخبيثة كان أهمها فساد هواء الزرائب الموجودة فيها المواشي ، وكانت أعراضه تظهر على الحيوان في شكلين ؛ أحدهما داخلي يتمثل في انقطاع الحيوان عن الطعام ، وفقدانه للشهية ، ووجود آلام شديدة في أمعائه ، إلى جانب حالة من الإعياء التام ، والآخر خارجي يتمثل في ظهور تورم أو خراج على قوائمه ورقبته وفمه . انظر : المقتطف : عدد ٣ ، السنة السابعة ، ١ أغسطس ١٨٨٢م ، ص ١٦٩ .

(٢١) المقتطف : عدد ٣ ، السنة السابعة ، ١ أغسطس ١٨٨٢م ، ص ١٦٩ .

(٢٢) يُعَد السقاوة أحد أقدم أمراض الخيول المعروفة ، وهو مرض معدٍ حاد يستهدف الجهاز التنفسي للخيول الصغيرة العمر من سن سنة وحتى سن خمس سنواتٍ ، ويمكن أن يحدث في جميع الأعمار ، وفي كل أوقات السنة ، ولكن احتمالية الإصابة بهذا المرض كانت تزداد في الجو البارد والرطب عند انتقال الخيول من مكان لآخر ، وتراوحت فترة حضانة المرض ما بين أربعة إلى ثمانية أيام ، وإذا نفقت الماشية أو الخيل كان ينبغي دفنها في حفرة عميقة في الأرض ، وتمثلت أعراض مرض السقاوة في ظهور قرح في جسم الماشية أو الخيل ، إلى جانب وجود تورمات في مناطق مختلفة من جسمها ، وسيلان الأنف ، والتهابٍ في المفاصل ، وهشاشة في العظام ، وقد فرق الأطباء بين نوعين من السقاوة المزمنة والحادة ؛ حيث كان النوع الأول أقل سرعة في انتقال عدواه ، وأقل حدة في أعراضه من النوع الثانى . انظر : ديوان مجلس خصوصي : ميكروفيلم ٤٤٤ ، دفتر قيد القرارات الصادرة ، وثيقة رقم ٢٣٢ ، ص ٦١٧ ، ١٣ جمادى الأولى ١٢٩٠ه/ ٩ يوليو ١٨٧٣م ؛ كريمة عاكول منخي الصالحي وجنان محمود خلف : تربية وأمراض الخيول ، دار الكتاب الجامعي ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠١١م ، ص ص ١٩١ ، ١٩٢ ؛ محمد صفوت : المصدر السابق ، ص ص ١٣٣- ١٤٣ .

(٢٣) ديوان مجلس خصوصي : ميكروفيلم ٤٤٤ ، دفتر قيد القرارات الصادرة ، وثيقة رقم ٢٣٢ ، ص٦١٧ ، ١٣ جمادى الأولى ١٢٩٠ه/ ٩ يوليو ١٨٧٣م ؛ كريمة عاكول منخي الصالحي وجنان محمود خلف : تربية وأمراض الخيول ، دار الكتاب الجامعي ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠١١م ، ص ص ١٩١ ، ١٩٢ .

(٢٤) الإحصاء السنوي العام لسنة ١٩١٠م ، المصدر السابق ، ص ٦٩ .

(٢٥) أصيبت الخيول بمرض السراجة المعدية ، ومن أعراضه حدوث تراخٍ وخمول للخيل أو الحيوان ، وحدوث ارتفاع في درجة حرارته ، مع فقدان شهيته للطعام ، وإذا كانت قروح السقاوة تظهر على الغشاء المخاطي التنفسي فإن السراجة تظهر على الجلد ، لذلك هناك اعتقاد من قبل البعض بأن السقاوة والسراجة مرض واحد ، وتنتقل العدوى من خلال جروح الجلد ؛ حال تلوثت بأية وسيلة مباشرة أو غير مباشرة ، وقد تنتقل العدوى بواسطة الذباب والحشرات ، لذا كان من الضروري منع الحيوانات المصابة من المرور بالنواحي أو الاختلاط ، وقد أصيب بهذا المرض عدد محدود جداً من المواشي ؛ إذ بلغ عدد الإصابات بكافة مراكز المديريات في عام ١٩٠٧م نحو ٤٧ إصابة ، هبطت إلى ٨ إصابات فقط في عام ١٩٠٩م . انظر : نظارة الداخلية : قوانين ولوائح البوليس المصري ، المصدر السابق ، ص ٥٩٧ ؛ الإحصاء السنوي العام لسنة ١٩١٠م ، نظارة المالية ، إدارة عموم الإحصاء الأميرية ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ، ١٩١٠م ، ص ٦٩ ؛ تامر إبراهيم العسكري : الحجر الصحي وأثره في المجتمع المصري ١٨١٢- ١٨٨٢م ، رسالة دكتوراه ، قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة كفر الشيخ ، ٢٠٢٢م ، ص ١٧٣ .

(٢٦) من أبرز أعراض مرض جدري الغنم فقدان الحيوان للشهية ، وانقطاعه عن الطعام ، إلى جانب ارتفاع درجة حرارته ، وظهور بثرات في جلده ، وقد أصاب العديد من الأغنام والماعز بالعديد من قرى الوجه البحري لا سيما قرى مركز العطف بمديرية البحيرة ، وكذلك قرية فوة بمديرية الغربية ، فضلاً عن قرى وبنادر مديريات الدقهلية والشرقية ، كما أصيب به نحو ٢٦ رأساً من الغنم الواردة من آسيا وهي في زرائب الكورنتينا في المكس ، وقد نجح المستر برانش المفتش البيطري للوجه البحري في تلقيح ٣٣ رأساً مصابة بالجدري بليمفاء العجول . انظر : القرارات والمنشورات الصادرة من مجلس النظار ومن النظارات في سنة ١٨٩٥م ، منشور صادر من نظارة الداخلية في ٤ أغسطس ١٨٩٥م ، ص ٤٣٦ ، بولاق ١٨٩٦م ؛ المقتطف : عدد ١١ ، السنة السابعة والعشرون ، ١ نوفمبر ١٩٠٢م ، ص ١١٢٣ ؛ مجلة الجمعية الزراعية الخديوية ، عدد ٣ ، سنة ٢ ، مايو- يونيو ١٩٠٠م ، ص ١٦٤ .

(٢٧) استهدف مرض الحمى الخنزيرية صنف الخنازير ، وقد سجلت المديريات المصرية نحو ١٠٨ إصابات بهذا المرض بين الخنازير ، ارتفعت إلى ٣٤٠ إصابة في عام ١٩٠٩م . انظر : الإحصاء السنوي العام لسنة ١٩١٠م ، المصدر السابق ، ص ٦٩ .

(٢٨) تقرير جورست عام ١٩٠٧م ، المصدر السابق ، ص ٥٢ ؛ إسماعيل زين الدين : المرجع السابق ، ص ٢٠٩ .

(٢٩) مجلس النظار والوزراء : كود ٠٠٢٤٣٦- ٠٠٧٥ ، ترجمة منشور الكشف على الحيوانات وملاحظة الاسطبلات ، ٢٢ يونيو ١٨٨١م .

(٣٠) مجلس النظار والوزراء : كود ٠٠٢١٣٠- ٠٠٧٥ ، مكاتبة صادرة من مجلس النظار إلى الداخلية ، ٢٤ مارس ١٩٠٧م ؛ ديوان الداخلية : كود ٠٠٦٤٦٢- ٢٠٠١ ، محفظة ٣٨ ، من نظارة الداخلية ، ترجمة لائحة تختص بالسلخانات ومحلات الجزارة ، ١٦ نوفمبر١٨٩٣م ؛ فيليب جلاد : المصدر السابق ، ج٤ ، ص ٣١٦٤ .

(٣١) ديوان الداخلية : كود ٠٠٦٤٦٢- ٢٠٠١ ، محفظة ٣٨ ، من نظارة الداخلية ، ترجمة لائحة تختص بالسلخانات ومحلات الجزارة ، ١٦ نوفمبر ١٨٩٣م ؛ القرارات والمنشورات الصادرة من مجلس النظار والنظارات سنة ١٨٩٩م ، ص ٢٦١ ، ٢٨ يونيو ١٨٩٩م ، بولاق ١٨٩٩ ؛ مضابط مجلس شورى القوانين : محضر جلسة السبت ٥ رجب ١٣٠٨هـ/ ١٤ فبراير ١٨٩١م ، مشروع لائحة مختصة بالسلخانات ومحلات الجزارة ، ص ٤ .

(٣٢) شلشلمون : قرية قديمة بمركز منيا القمح بمديرية الشرقية ، اسمها الأصلي شنشلمون ، وردت في قوانين ابن مماتي ، وفي تحفة الإرشاد ، وفي التحفة من أعمال الشرقية ، وفي تاريع سنة ١٢٢٨م وردت باسمها الحالي . انظر محمد رمزي : القاموس الجغرافي للبلاد المصرية ، القسم الثاني ، ج١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٤م ، ص ١٤٣ .

(٣٣) طما : قاعدة مركز طما بمديرية جرجا ، وهي من القرى القديمة ، وردت في قوانين ابن مماتي ، وفي تحفة الإرشاد ، وفي التحفة من الأعمال الأسيوطية ، وفي دفاتر الروزنامة القديمة باسم طما الطين ، وفي تاريع ١٢٣١م باسم طما الحائط ، ومن سنة ١٢٥٩م طما بغير مضاف . انظر محمد رمزي : المرجع السابق ، ج٤ ، ص ١٣٥ .

(٣٤) القرارات والمنشورات الصادرة من مجلس النظار والنظارات سنة ١٩٠٨م ، ص ص ٢٢ ، ٣٩٥ ، بولاق ، ١٩٠٩م ؛ القرارات والمنشورات الصادرة من مجلس النظار والنظارات سنة ١٩٠٢م ، ص ٣٨ ، بولاق ، ١٩٠٣م ؛ القرارات والمنشورات الصادرة من مجلس النظار والنظارات سنة ١٩٠٥م ، ص ص ٢٢ ، ٨٣ ؛ القرارات والمنشورات الصادرة من مجلس النظار والنظارات سنة ١٩٠٦م ، ص ٩ ، بولاق ، ١٩٠٧م ؛ القرارات والمنشورات الصادرة من مجلس النظار والنظارات سنة ١٩٠٧م ، ص ص ١٢٩ ، ٢٨٦ ، بولاق ، ١٩٠٢م .

(٣٥) من أمثلة تلك المذابح مذبح الحسينية بالقاهرة الذي تم بناؤه في عام ١٢٣٣هـ/ ١٨١٨م ، وكان عبارة عن حوش كبير يحيط به سور ، واشتمل على بعض السقائف ، وقد افتقد- بشكلٍ كبيرٍ- الشروط الصحية ؛ فلم تتوافر به مجارٍ لتصفية الدم ، ولم تكن هناك مياه متوفرة من أجل غسل ذلك ، الأمر الذي جعل مجلس الصحة يطلب في أكثر من مرة بناء مذابح تتوافر فيها الشروط الصحية ، وبناءً على ذلك بُني في عهد الخديو توفيق مذبح جديد بين العيون وزين العابدين ، وهو المعروف بمذبح سور مجرى العيون . انظر علي مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، ج١ ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ، ٢٠١٤م ، ص ٢٥٧ .

(٣٦) الإحصاء السنوي العام ١٩١١م ، المصدر السابق ، ص ٧٦ .

(٣٧) ديوان داخلية : كود ٠١٧٧٩٢-٢٠٠١ ، محفظة ١٢٦ ، ملف ٠٤٦٨٠ ، طلب التصديق من الحكومة المصرية على ترخيص سلخانة الإسكندرية للخواجة مونا بعد لياقتها للصحة العامة ، ٢ يونيو ١٨٨٨م .

(٣٨) مجلس النظار والوزراء : كود ٠٠٢١٣١- ٠٠٧٥ ، مكاتبة من نظارة الداخلية ، ١٧ سبتمبر ١٩٠٧م ؛ ديوان مجلس خصوصي : ميكروفيلم ٥٢١ ، قرارات ولوائح صادرة ، س ١١/٨/٢٢ ، وثيقة رقم ١١ ،

ص ٥٠ ، ١٧ شوال ١٢٩١ه/ ٢٧ نوفمبر ١٨٧٤م ؛ علي مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، ج١ ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ٢٠١٤م ، ص ٢٥٧ .

(٣٩) مجلس النظار والوزراء : كود ٠٠٢١٣٢- ٠٠٧٥ ، مشروع أمر عال باعتبار إنشاء سلخانة عمومية في بندر بني مزار بإقليم المنيا من المنافع العمومية ١٧ سبتمبر ١٩٠٧م .

(٤٠) ديوان داخلية : كود ٠١٧٧٩٢- ٢٠٠١ ، محفظة ١٢٦ ، ملف ٠٤٦٨٠ ، طلب التصديق من الحكومة المصرية على ترخيص سلخانة الإسكندرية للخواجة مونا بعد لياقتها للصحة العامة ، ٢ يونيو ١٨٨٨م .

(٤١) شركة الأسواق المصرية هي فى الأصل شركة إنجليزية تأسست بلندن عام ١٨٦٢م ، وكانت خاضعة منذ تأسيسها للقوانين الإنجليزية ، ثم انتقل نشاط هذه الشركة إلى مصر ، وذلك بعد أن تمكن عدد من أعضاء الجاليات الأجنبية الموجودين بالبلاد كان من بينهم عبدالله بن هاشم الله ، ووليليام أوكتافيوس جوزيف ، وروبرت هاردينج . . . وغيرهم من الحصول على امتياز من قبل وزير المالية المصري أحمد مظلوم باشا في ١٦ نوفمبر ١٨٩٨م يخول لهم تأسيس شركة متخصصة في إقامة أسواق للمواشي والسلع الأخرى في مختلف أنحاء مصر ، وذلك لمدة أربعين عامًا تنتهي بحلول نوفمبر ١٩٣٨م . انظر مصلحة الشركات : كود ٠٠٠٠٠٦- ٣٠١٩ ، ملف باللغة الإنجليزية بعنوان شركة الأسواق المصرية ليمتد ، ١٦ نوفمبر ١٨٩٨م ؛ الهلال : الجزء الخامس ، السنة السابعة ، ١ ديسمبر ١٨٩٨م ، ص ١٥٧ ؛ محمد فهمي لهيطة : تاريخ فؤاد الأول الاقتصادي ، مصر في طريق التوجيه الكامل ، مطبعة الشبكشي ، القاهرة ، ١٩٤٥م ، ص ٣٨٧ .

(٤٢) مصلحة الشركات : كود ٠٠٧٩١٤- ٣٠١٩ ، شركة الأسواق المصرية ، ١٥ أكتوبر ١٩١٢م .

(٤٣) المصدر السابق .

(٤٤) اختص الديوان الخديوي الذي تأسس في عهد محمد علي باشا بالنظر في الدعاوى الخاصة بمدينة القاهرة ، وكذلك القضايا التي ترفعها الأقاليم ، وإصدار الأوامر المتعلقة بالمرتبات ، وإشراف مدير الديوان على مصلحة الأبنية وفروعها ، وعلى المخابز الملكية والكيلار (الخزين) وما يتبعه ، والسلخانة والمخبز ، وعلى ديوان القوافل والمواشي وما يتبعه ، وعلى الترسانة (دار الصناعة) ببولاق وفروعها ، وعلى المستشفيات (الاسبتاليات) الملكية ، وعلى الروزنامة والأوقاف المصرية وبيت المال . . . وغيرها . انظر : زين العابدين شمس الدين نجم : الدولة والمجتمع في مصر في القرن التاسع عشر ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ٢٠١٢م ، ص ٢٢ .

(٤٥) لويس عوض : تاريخ الفكر المصري الحديث من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩م ، ج٢ ، ط١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠م ، ج٢ ، ص ١٧ .

(٤٦) شهد نهاية القرن التاسع عشر ظهور اللبنات الأولى لقيام نظام الإدارة المحلية في مصر ؛ حيث أُنشئت مجالس المديريات في عام ١٨٨٣م ، ثم تلاها إنشاء المجالس البلدية ابتداءً من عام ١٨٩٠م ، واكتمل ظهور نظام الإدارة المحلية في أوائل القرن العشرين ، حيث مُنحت مجالس المديريات الشخصية المعنوية

المستقلة ، والتي مُنحت فيما بعد للمديريات والقرى طبقًا لدستور ١٩٢٣م . لمعرفة المزيد انظر : زين العابدين شمس الدنين نجم ، إدارة الأقاليم في مصر (١٨٠٥-١٨٨٢م) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٨ م ، ص ٩٠ .

(٤٧) مصلحة الشركات : كود ٠٠٧٩١٤- ٣٠١٩ ، شركة الأسواق المصرية ، ١٥ أكتوبر ١٩١٢م ؛ جورست : تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠٨م ، مطبعة المقطم ١٩٠٩م ، ص ص ٥٤ ، ٥٥ .

(٤٨) مجلس النظار والوزراء : كود ٠٠٢١٣٣- ٠٠٧٥ ، مذكرة من نظارة المالية بشأن نقل إيرادات السلخانات إلى ميزانية المجالس المحلية ، ديسمبر ١٩٠٨م ؛ جورست : تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠٨م ، طبع بالمقطم ١٩٠٩م ، ص ص ٥٤ ، ٥٥ .

(٤٩) مصلحة الشركات : كود ٠٠٧٩١٤- ٣٠١٩ ، شركة الأسواق المصرية ، ١٥ أكتوبر ١٩١٢م .

(٥٠) المصدر السابق .

(٥١) مجلس النظار والوزراء : كود ٠٠٢٤٣٦- ٠٠٧٥ ، ترجمة منشور الكشف على الحيوانات وملاحظة الاسطبلات ، ٢٢ يونيو ١٨٨١م ؛ نظارة الداخلية : قوانين ولوائح البوليس المصري ، المصدر السابق ، قرار صادر من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٨٩٣م ، ص ٥٤٨ .

(٥٢) مجلس النظار والوزراء : كود ٠٠٢٤٧٦- ٠٠٧٥ ، إفادة من نظارة الداخلية ، ٥ فبراير ١٨٨٧م .

(٥٣) القرارات والمنشورات الصادرة في سنة ١٨٨٤م ، منشور من نظارة الداخلية في ٨ رجب ١٣٠١هـ/ ٤ مايو ١٨٨٤م ، ص ٤١ ، بولاق ، ١٨٨٤م .

(٥٤) القرارات والمنشورات الصادرة من مجلس النظار والنظارات سنة ١٩٠١م ، قرار من مدير الفيوم في ١٦ مايو ١٩٠١م ، ص ١٨٨ ، بولاق ١٩٠٢م .

(٥٥) مصلحة الشركات : كود ٠٠٧٩١٤- ٣٠١٩ ، شركة الأسواق المصرية ، ١٥ أكتوبر ١٩١٢م .

(٥٦) ديوان الداخلية : كود ٠٠٦٤٦٢-٢٠٠١ ، محفظة ٣٨ ، من نظارة الداخلية ، ترجمة لائحة تختص بالسلخانات ومحلات الجزارة ، ١٦ نوفمبر ١٨٩٣م ؛ القرارات والمنشورات الصادرة في سنة ١٨٨٤م ، منشور من نظارة الداخلية في ٨ رجب ١٣٠١هـ/ ٤ مايو ١٨٨٤م ، ص ٤١ ، بولاق ١٨٨٤م .

(٥٧) مجلس النظار والوزراء : كود ٠٠٢١٣٠- ٠٠٧٥ ، مكاتبة صادرة من مجلس النظار إلى الداخلية ، ٢٤ مارس ١٩٠٧م ؛ ديوان الداخلية : كود ٠٠٦٤٦٢- ٢٠٠١ ، محفظة ٣٨ ، من نظارة الداخلية ، ترجمة لائحة تختص بالسلخانات ومحلات الجزارة ، ١٦ نوفمبر ؛ فيليب جلاد : المصدر السابق ، ج٤ ، ص ٣١٦٤ .

(٥٨) المؤيد : عدد ٣٠٣٤ ، الأحد ٨ أبريل ١٩٠٠م .

(٥٩) ديوان داخلية : كود ٠١٧٧٩٢-٢٠٠١ ، محفظة ١٢٦ ، ملف ٠٤٦٨٠ ، طلب التصديق من الحكومة المصرية على ترخيص سلخانة الإسكندرية للخواجة مونا بعد لياقتها للصحة العامة ، ٢ يونيو ١٨٨٨م .

(٦٠) نظارة الداخلية : قوانين ولوائح البوليس المصري ، المصدر السابق ، قرار صادر من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٨٩٣م ، ص ٥٥١ .

(٦١) محمد صفوت : المصدر السابق ، ص ١٩٢ ؛ أحمد الحتة : تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٢م ، ص ٣٧٤ .

(٦٢) ديوان الداخلية : كود ٠٠٦٤٦٢-٢٠٠١ ، محفظة ٣٨ ، من نظارة الداخلية ، ترجمة لائحة تختص بالسلخانات ومحلات الجزارة ، ١٦ نوفمبر١٨٩٣م .

(٦٣) ديوان مجلس خصوصي : ميكروفيلم ٥٢١ ، قرارات ولوائح صادرة ، س ١١/٨/٢٢ ، وثيقة رقم ١١ ، ص ٥٠ ، ١٧ شوال ١٢٩١هـ/ ٢٧ نوفمبر ١٨٧٤م ؛ ديوان داخلية : كود ٠١٧٧٩٢-٢٠٠١ ، محفظة ١٢٦ ، ملف ٠٤٦٨٠ ، طلب التصديق من الحكومة المصرية على ترخيص سلخانة الإسكندرية للخواجة مونا بعد لياقتها للصحة العامة ، ٢ يونيو ١٨٨٨م ؛ علي مبارك : الخطط ، ج١ ، ص ٢٥٧ .

(٦٤) ديوان الداخلية : كود ٠٠٦٤٦٢-٢٠٠١ ، محفظة ٣٨ ، من نظارة الداخلية ، ترجمة لائحة تختص بالسلخانات ومحلات الجزارة ، ١٦ نوفمبر ١٨٩٣م ؛ أنطون صفير بك : محيط الشرائع ، مجموعة تتضمن جميع القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها في مصر ١٨٥٦- ١٩٥٢م ، مج٢ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٣م ، ص ٢٢٠٤ .

(٦٥) ديوان الداخلية : كود ٠٠٦٤٦٢-٢٠٠١ ، محفظة ٣٨ ، من نظارة الداخلية ، ترجمة لائحة تختص بالسلخانات ومحلات الجزارة ، ١٦ نوفمبر ١٨٩٣م .

(٦٦) ديوان الداخلية : كود ٠٠٦٤٦٢-٢٠٠١ ، محفظة ٣٨ ، من نظارة الداخلية ، ترجمة لائحة تختص بالسلخانات ومحلات الجزارة ، ١٦ نوفمبر ١٨٩٣م ؛ جورج جندي ، جاك تاجر : إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٧م ، ص ٢٠٥ .

(٦٧) رضا عبدالفتاح : المرجع السابق ، ص ٦٢٤ .

(٦٨) ديوان داخلية : كود ٠١٧٧٩٢-٢٠٠١ ، محفظة ١٢٦ ، ملف ٠٤٦٨٠ ، طلب التصديق من الحكومة المصرية على ترخيص سلخانة الإسكندرية للخواجة مونا بعد لياقتها للصحة العامة ، ٢ يونيو ١٨٨٨م ؛ مضابط مجلس شورى القوانين : محضر جلسة الخميس ٣ ربيع الثاني ١٣٠١هـ/ ١ فبراير ١٨٨٤م ، ص ص ٣٦ ، ٤٠ ؛ جريدة الوقائع المصرية : عدد ١٢٨ ، السنة ٥٥ ، ٤ نوفمبر ١٨٨٥م ؛ المؤيد : عدد ٣٦٦٧ ، الاثنين ٩ يناير ١٨٩٩م .

(٦٩) ديوان مالية : كود ٠٠١٠١٧- ٣٠٠٣ ، ميكروفيلم ٥٨ ، صادر دواوين ، وثيقة رقم ١٣٣ ، ص ١٧٧ ، غرة صفر ١٢٩١هـ/ ٢٠ مارس ١٨٧٤م ؛ رضا عبدالفتاح : المرجع السابق ، ص ٦٢٤ .

(٧٠) مجلس النظار والوزراء : كود ٠٠٢٤٣٦- ٠٠٧٥ ، ترجمة منشور الكشف على الحيوانات وملاحظة الاسطبلات ، ٢٢ يونيو ١٨٨١م ؛ مضابط مجلس شورى القوانين : محضر جلسة السبت ٥ رجب ١٣٠٨هـ/ ١٤ فبراير ١٨٩١م ، مشروع لائحة مختصة بالسلخانات ومحلات الجزارة ، ص ١٠ ؛ نظارة الداخلية : قوانين ولوائح البوليس المصري ، المصدر السابق ، قرار صادر من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٣

نوفمبر ١٨٩٣م ، ص ٥٥٢ .

(٧١) مجلس الأحكام : كود ٠٠٣٢٢٤- ٠٠٢٠ ، ترتيبات الخدمات البيطرية ، وثيقة رقم ٢٩٠ ، ص ص ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، بدون تاريخ .

(٧٢) ديوان الداخلية : كود ٠٠٦٤٦٢-٢٠٠١ ، محفظة ٣٨ ، من نظارة الداخلية ، ترجمة لائحة تختص بالسلخانات ومحلات الجزارة ، ١٦ نوفمبر ١٨٩٣م ؛ مجلس النظار والوزراء : كود ٠٠٢٤٣٦- ٠٠٧٥ ، ترجمة منشور الكشف على الحيوانات وملاحظة الاسطبلات ، ٢٢ يونيو ١٨٨١م .

(٧٣) مجلس النظار والوزراء : كود ٠٠٢٤٣٦- ٠٠٧٥ ، ترجمة منشور الكشف على الحيوانات وملاحظة الاسطبلات ، ٢٢ يونيو ١٨٨١م .

(٧٤) مجلس النظار والوزراء : كود ٠٠٢٤٣٦- ٠٠٧٥ ، ترجمة منشور الكشف على الحيوانات وملاحظة الاسطبلات ، ٢٢ يونيو ١٨٨١م ؛ مضابط مجلس شورى القوانين : محضر جلسة السبت ٥ رجب ١٣٠٨ه/ ١٤ فبراير ١٨٩١م ، مشروع لائحة مختصة بالسلخانات ومحلات الجزارة ، ص ٤ ؛ القرارات والمنشورات الصادرة في سنة ١٩٠٢م ، قرار من نظارة الداخلية في ١٢ مايو ١٩٠٢م ، ص ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، بولاق ١٩٠٣م ؛ الزراعة المصرية : عدد ١ ، ٨ يناير ١٨٩٧م ، ص ١٤ .

(٧٥) ديوان الداخلية : كود ٠٠٦٤٦٢- ٢٠٠١ ، محفظة ٣٨ ، من نظارة الداخلية ، ترجمة لائحة تختص بالسلخانات ومحلات الجزارة ، ١٦ نوفمبر ١٨٩٣م ؛ مضابط مجلس شورى القوانين : محضر جلسة السبت ٥ رجب ١٣٠٨هـ/ ١٤ فبراير ١٨٩١م ، مشروع لائحة مختصة بالسلخانات ومحلات الجزارة ، ص ٤ .

(٧٦) مجلس النظار والوزراء : كود ٠٠٢٤٣٦- ٠٠٧٥ ، ترجمة منشور الكشف على الحيوانات وملاحظة الاسطبلات ، ٢٢ يونيو ١٨٨١م ؛ نظارة الداخلية : قوانين ولوائح البوليس المصري ، المصدر السابق ، قرار صادر من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٨٩٣م ، ص ٥٥١ .

(٧٧) نظارة الداخلية : قوانين ولوائح البوليس المصري ، المصدر السابق ، قرار صادر من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٨٩٣م ، ص ص ٥٥٠ ، ٥٥١ .

(٧٨) ديوان الداخلية : كود ٠٠٦٤٦٢-٢٠٠١ ، محفظة ٣٨ ، من نظارة الداخلية ، ترجمة لائحة تختص بالسلخانات ومحلات الجزارة ، ١٦ نوفمبر ١٨٩٣م .

(٧٩) نظارة الداخلية : قوانين ولوائح البوليس ، قرار من بلدية الإسكندرية بتاريخ ٣ نوفمبر ١٨٩٤م ، ص ٦٤٨ .

(٨٠) المليم : نقد مصري حديث ، والكلمة من الفرنسية Millieme بمعنى جزء من ألف جزء من أجزاء الجنيه المصري ، أو عشر القرش الصاغ ، وهو مصنوع من النحاس أو البرونز . انظر سحر محمد إبراهيم : مصلحة الضربخانة المصرية بالقاهرة دراسة أرشيفية دبلوماتية تاريخية من ١٨٤٤- ١٩٦٣م ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠١٦م ، ص ٧٩ .

(٨١) القرارات والمنشورات الصادرة من مجلس النظار ومن النظارات سنة ١٩٠٦م ، قرار من مديرية

أسيوط ، ص ١٩٠ ، ٤ أكتوبر ١٩٠٦م ، بولاق ١٩٠٧م ؛ فيليب جلاد : المصدر السابق ، ج٤ ، ص٣١٦٤ .

(٨٢) ديوان الداخلية : كود ٠٠٦٤٦٢-٢٠٠١ ، محفظة ٣٨ ، من نظارة الداخلية ، ترجمة لائحة تختص بالسلخانات ومحلات الجزارة ، ١٦ نوفمبر ١٨٩٣م ، مضابط مجلس شورى القوانين : محضر جلسة السبت ٥ رجب ١٣٠٨هـ/ ١٤ فبراير ١٨٩١م ، مشروع لائحة مختصة بالسلخانات ومحلات الجزارة ، ص ٩ ؛ أنطون صفير بك : محيط الشرائع ١٨٥٦- ١٩٥٢م ، مج٢ ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٥م ، ص ٢٢٠٤ .

(٨٣) القرارات والمنشورات الصادرة من مجلس النظار ومن النظارات سنة ١٩٠٦م ، قرار من مديرية أسيوط ، ص ١٩٠ ، ٤ أكتوبر ١٩٠٦م ، بولاق ، ١٩٠٧م ؛ فيليب جلاد : المصدر السابق ، ج٤ ، ص ٣١٦٤ .

(٨٤) مجلس النظار والوزراء : كود ٠٠٢٤٣٦- ٠٠٧٥ ، ترجمة منشور الكشف على الحيوانات وملاحظة الاسطبلات ، ٢٢ يونيو ١٨٨١م .

(٨٥) محافظ أبحاث : محفظة ١٢٠ ، ملف رقم ٥ ، دفتر ١٩٢٧م ، أوامر كريمة بالدائرة السنية إلى محافظة مصر ، ١٩ شعبان ١٢٨٥ه/ ٥ ديسمبر ١٨٦٨م .

(٨٦) ديوان مجلس خصوصي : ميكروفيلم ٥١٥ ، صادر الدواوين والأقاليم ، س١١/١/١٤ ، وثيقة رقم ١٣٤ ، ص ١٠٠ ، ٢٩ جمادى الآخرة ١٢٩٢هـ/ ٢ أغسطس ١٨٧٥م ؛ مجلس النظار والوزراء : كود ٠٠١٦٦١- ٠٠٧٥ ، صادر من نظارة الداخلية ، ١٥ مايو ١٩٠٤م ؛ المؤيد : الثلاثاء ٢٨ أغسطس ١٩٠٢م .

(٨٧) مديرية الفيوم : كود ٠٠٠٠٠١- ٢٠٢٣ ، ج١ ، صادر مديرية الفيوم للدواوين والمديريات ، وثيقة رقم ٤٣٠ ، ص ١١٤ ، ٥ رجب ١٢٧٤هـ/ ١٩ فبراير ١٨٥٨م ؛ معية سنية تركي : تراجم ملخصات دفاتر ، محفظة رقم ١٠٣ ، دفتر قيد صادر الإفادات ، إفادة إلى محافظ مصر ، وثيقة رقم ٩٢ ، ١٦ ذي القعدة ١٢٧٩هـ/ ٥ مايو ١٨٦٣م .

(٨٨) مديرية الشرقية : كود ٠٠٠٢٠٥- ٢٠١٥ ، ج١ ، صادر الدواوين ، وثيقة رقم ١٨٨ ، ص ٣١٠ ، ٢٠ رجب ١٢٨٤هـ/ ١٧ نوفمبر ١٨٦٧م .

(٨٩) محافظ أبحاث : محفظة ١٢٠ ، ملف رقم ٥ ، دفتر ١٩٢٧م ، أوامر كريمة بالدائرة السنية إلى محافظة مصر ، ١٩ شعبان ١٢٨٥هـ/ ٥ ديسمبر ١٨٦٨م .

(٩٠) القرش : وحدة العملة المصرية ، وقد أخذته مصر عن تركيا ، وهو في الأصل عملة إيطالية «grosso» إلى أربعين جزءاً يعرف الجزء منها بأسماء مختلفة ؛ فتارة يسمى فضة ، وتارة أخرى نصف فضة أو نصفًا فقط ، وكان يُسمى كذلك ميدي ، بينما كان الأتراك يسمونه بارة ، وابتداءً من سنة ١٨٨٧م قررت الحكومة إلغاء وحدة القرش ، والاستعاضة عنها بوحدة الجنيه المصري ، على أن تكون آحاده الصغرى مليمات ، واحدها مليم ، وكل ألف مليم تساوي جنيهًا مصريًا . انظر جرجس

حنين : الأطيان والضرائب في القطر المصري ، ط١ ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م ، ص ١٠٠ ؛ رزق نوري : مراكب البراني وعمليات نقل الغلال لمدينة الإسكندرية في عصر محمد علي ، بحث منشور بمجلة مصر الحديثة ، عدد ١٦ ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ٢٠١٧م ، ص ١٤٣ .

(٩١) ديوان الداخلية : كود ٠٠٦٤٦٢-٢٠٠١ ، محفظة ٣٨ ، من نظارة الداخلية ، ترجمة لائحة تختص بالسلخانات ومحلات الجزارة ، ١٦ نوفمبر ١٨٩٣م ؛ الأوامر العلية والدكريتات الصادرة سنة ١٨٩٨م ، دكريتو في ١٧ فبراير ١٨٩٨م ، ص ٦٢ ، بولاق ، ١٨٩٨م ؛ فيليب جلاد : المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٩٧٢ .

(٩٢) مجلس النظار والوزراء : كود ٠٠٢٤٧٢- ٠٠٧٥ ، مشروع أمر عال بتعديل تعريفة عوائد الذبيح ، ٢١ نوفمبر ١٩١٠م ؛ جريدة الوقائع المصرية : عدد ١٣٧ ، السنة ٨٠ ، ص ٣٠٥٠ ، الاثنين ٢٨ نوفمبر ١٩١٠م ؛ أنطون صفير بك : المصدر السابق ، مج٢ ، ص ٢٢١٤ .

(٩٣) مديرية الشرقية : كود ٠٠٠٢٧٠- ٢٠١٥ ، صادر دواوين ، وثيقة رقم ٥٥٣ ، ص ٢٥ ، ١٣ جمادى الأولى ١٢٨٨هـ/ ٣١ يوليو ١٨٧١م ؛ ديوان التجارة والمبيعات : كود ٠٠٠٠١٥- ٣٠١٣ ، صادر من ديوان المالية ، وثيقة رقم ٥ ، ص ٢٨١ ، ١٦ ذي الحجة ١٢٧٠هـ/ ٩ سبتمبر ١٨٥٤م ؛ جورج جندي ، جاك تاجر : المصدر السابق ، ص ٢٠٥ .

(٩٤) مجلس النظار والوزراء : كود ٠٠٢٤٦٦- ٠٠٧٥ ، وارد من المالية ، ٧ ذي القعدة ١٣٠١هـ/ ١٨ أغسطس ١٨٨٤م ؛ ديوان داخلية : كود ٠١٦١٩٧- ٢٠٠١ ، طلب إنشاء مجازر بالمدن الكبرى ، ١١ مايو ١٨٨٤م .

(٩٥) ديوان مجلس خصوصي : ميكروفيلم ٥١٥ ، صادر الدواوين والأقاليم ، س١١/١/١٤ ، وثيقة رقم ١٣٤ ، ص ١٠٠ ، ٢٩ جمادى الآخرة ١٢٩٢هـ/ ٢ أغسطس ١٨٧٥م ؛ المؤيد : الثلاثاء ٢٨ أغسطس ١٩٠٢م .

(٩٦) لم تكن هذه القرارات فريدة من نوعها ، بل هي امتداد لما كان عليه الوضع في عهد محمد علي باشا الذي قام بإصدار العديد من الأوامر المتعلقة بهذا الصدد كان من بينها إصداره أمراً في ٢٥ جماد آخر ١٢٥١هـ/ ١٨ أكتوبر ١٨٣٥م بمنع ذبح إناث الأغنام والماعز والبقر ما لم تكن طاعنة في السن ، وغير مأمول حصول نتاج منها . انظر : الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي ، مج٢ ، أمر من محمد علي باشا إلى وكيل مجلس الملكية بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ١٢٥١هـ/ ١٨ سبتمبر ١٨٣٥م ، إشراف : رؤوف عباس ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ٢٠١٠م ، ص ٢٦ .

(٩٧) مجلس النظار والوزراء : كود ٠٠٢٤٧٦- ٠٠٧٥ ، مذكرة من نظارة الداخلية لمجلس النظار ، ٢٣ ربيع ثان ١٣٣٠هـ/ ١١ أبريل ١٩١٢م ؛ مجلس الأحكام : كود ٠٠٣٢٢٠- ٠٠٢٠ ، قيد الأوامر واللوائح الصادرة ، وثيقة رقم ١٦ ، ص ١٦ ، ١٦ ربيع آخر ١٢٧٣هـ/ ١٤ ديسمبر ١٨٥٦م ؛ تقرير اللورد كتشنر عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان عام ١٩١٢م ، طبع بالمقطم ١٩١٣م ، ص ٤٩ ؛

أمين سامي : تقويم النيل ، مج٢ ، ج٣ ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ٢٠٠٩م ، ص ٤٥٠ ؛ فيليب جلاد : المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٨٦١ ؛ أنطون صفير بك : المصدر السابق ، ص ٢٢١٥ .

(٩٨) المقتطف : ج٣ ، مج٢٨ ، ١ مارس ١٩٠٣م ، ص ٢٦٥ ؛ إبراهيم نجيب محمود : المرجع السابق ، ج١ ، ص ١٣ .

(٩٩) مجلس أحكام : كود ٠٠٣٢٢٤- ٠٠٢٠ ، دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات ، وثيقة رقم ٢٣٣ ، ص ٢٧٠ ، ١٤ جمادى الأولى ١٢٧٣هـ/ ١٠ يناير ١٨٥٧م ؛ فيليب جلاد : المصدر السابق ، ج٣ ، ص ١٣٢٧ ؛ أنطون صفير بك : المصدر السابق ، مج٢ ، ص ٢٢١٥ .

(١٠٠) مضابط مجلس شورى القوانين : محضر جلسة الأربعاء ٣ جمادى الثانية ١٣٢٩ه/ ٣١ مايو ١٩١١م ، ص ٦٤٦ ، بولاق ، ١٩١١م .

(١٠١) فيليب جلاد : المصدر السابق ، ج٣ ، ص ١٣٢٧ .

(١٠٢) صورة ما نُشر بالداخلية للجهات بتاريخ ٢٠ أبريل ١٨٨٠م ؛ فيليب جلاد : المصدر السابق ، ج٣ ، ص ١٤٧٤ .

(١٠٣) أحمد فتحي زغلول : المحاماة ، مطبعة المعارف ، القاهرة ، ١٩٠٠م ، ص ١٠٨ .

(١٠٤) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر ، مج١ ، أمر من محمد علي باشا إلى حبيب أفندي بتاريخ ٧ شوال ١٢٤٤هـ/ ١٢ أبريل ١٨٢٩م ، إشراف : رؤوف عباس ، الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ٢٠٠٦م ، ص ٢٥٧ .

(١٠٥) فيليب جلاد : المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٨٦٢ ؛ رضا عبدالفتاح : المرجع السابق ، ص ص ٦٢٩- ٦٣٢ .

(١٠٦) زينب البكري : عامة القاهرة ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ٢٠١٩م ، ص ٢٠٥ .

(١٠٧) ديوان الداخلية : كود ٠٠٦٤٦٢-٢٠٠١ ، محفظة ٣٨ ، من نظارة الداخلية ، ترجمة لائحة تختص بالسلخانات ومحلات الجزارة ، ١٦ نوفمبر ١٨٩٣م ؛ نظارة الداخلية ، قوانين ولوائح البوليس المصري ، قرار صادر من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٨٩٣م ، ص ٥٥١ .

(١٠٨) علي مبارك : المصدر السابق ، ج١٧ ، ص ٥٤ .

(١٠٩) ديوان الداخلية : كود ٠٠٦٤٦٢- ٢٠٠١ ، محفظة ٣٨ ، من نظارة الداخلية ، ترجمة لائحة تختص بالسلخانات ومحلات الجزارة ، ١٦ نوفمبر ١٨٩٣م ؛ مضابط مجلس شورى القوانين : محضر جلسة السبت ٥ رجب ١٣٠٨هـ/ ١٤ فبراير ١٨٩١م ، مشروع لائحة مختصة بالسلخانات ومحلات الجزارة ، ص ٤ ؛ نظارة الداخلية : قوانين ولوائح البوليس المصري ، قرار صادر من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٨٩٣م ، ص ٥٥٣ .

(١١٠) مجلس النظار والوزراء : كود ٠٠٢٤٣٦- ٠٠٧٥ ، ترجمة منشور الكشف على الحيوانات وملاحظة الاسطبلات ، ٢٢ يونيو ١٨٨١م ؛ فيليب جلاد : المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٨٦١ .

(١١١) ديوان الداخلية : كود ٠٠٦٤٦٢- ٢٠٠١ ، محفظة ٣٨ ، من نظارة الداخلية ، ترجمة لائحة تختص بالسلخانات ومحلات الجزارة ، ١٦ نوفمبر١٨٩٣م .

(١١٢) ديوان مجلس خصوصي : ميكروفيلم ٤٤٤ ، دفتر قيد القرارات الصادرة ، وثيقة رقم ٧١ ، ص ٧٢ ، ١٢ ذي القعدة ١٢٨٧هـ/ ٣ فبراير ١٨٧١م .

(١١٣) مضابط مجلس شورى القوانين : محضر جلسة السبت ٥ رجب ١٣٠٨هـ/ ١٤ فبراير ١٨٩١م ، مشروع لائحة مختصة بالسلخانات ومحلات الجزارة ، ص ٨ ؛ نظارة الداخلية : قوانين ولوائح البوليس المصري ، قرار صادر من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٨٩٣م ، ص ٥٥١ .

(١١٤) المصدر نفسه .

(١١٥) مجلة الجمعية الزراعية الخديوية : عدد ٣ ، السنة الثانية ، مايو ويونيو ١٩٠٠م ، ص ١٦٣ .

(١١٦) جريدة الزراعة المصرية : عدد ١ ، ٨ يناير ١٨٩٧م ، ص ١٢ .

(١١٧) نظارة الداخلية : قوانين ولوائح البوليس المصري ، قرار صادر من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٨٩٣م ، ص ٥٥٢ .

(١١٨) ديوان الداخلية : كود ٠٠٦٤٦٢-٢٠٠١ ، محفظة ٣٨ ، من نظارة الداخلية ، ترجمة لائحة تختص بالسلخانات ومحلات الجزارة ، ١٦ نوفمبر ١٨٩٣م ؛ مضابط مجلس شورى القوانين : محضر جلسة السبت ٥ رجب ١٣٠٨هـ/ ١٤ فبراير ١٨٩١م ، مشروع لائحة مختصة بالسلخانات ومحلات الجزارة ، ص ١٠ .

(١١٩) نظارة الداخلية : قوانين ولوائح البوليس المصري ، المصدر السابق ، قرار صادر من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٨٩٣م ، ص ٥٥١ .

(١٢٠) المصدر نفسه .

(١٢١) القرارات والمنشورات الصادرة من مجلس النظار ومن النظارات سنة ١٩٠٦م ، قرار من مديرية أسيوط ، ص ١٩٠ ، ٤ أكتوبر ١٩٠٦م ، بولاق ، ١٩٠٧م ؛ فيليب جلاد : المصدر السابق ، ج٤ ، ص ٣١٦٤ .

(١٢٢) أندريه ريمون : الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر ، ج١ ، ترجمة : ناصر أحمد إبرهيم ، باتسي جمال الدين ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٥م ، ص ٤٥٠ ؛ محمود أبو رية : حياة القرى ، الدار المصرية للتاليف والترجمة ، القاهرة ، ١٩٦٦م ، ص ١٣٥ .

(١٢٣) محمود علي الجهيني : الأسعار بسوق الفيوم الكبير في ضوء سجل إشهادات من القرن التاسع عشر ، بحث منشور في« دراسات في تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، ١٩٩٦م ، ص ٥٦ .

(١٢٤) ديوان الداخلية : كود ٠٠٦٤٦٢-٢٠٠١ ، محفظة ٣٨ ، من نظارة الداخلية ، ترجمة لائحة تختص بالسلخانات ومحلات الجزارة ، ١٦ نوفمبر ١٨٩٣م ؛ مضابط مجلس شورى القوانين : محضر جلسة السبت ٥ رجب ١٣٠٨هـ/ ١٤ فبراير ١٨٩١م ، مشروع لائحة مختصة بالسلخانات ومحلات الجزارة ،

ص ١٠ .

(١٢٥) عبدالفتاح أفندي رفعت : واجبات العمدة القضائية والإدارية والإجراءات الواجب اتخاذها في كل منهما ، مطبعة المعارف ، القاهرة ، ١٩٠١م ، ص ١١٦ .

(١٢٦) علي مبارك : المصدر السابق ، ج٣ ، ص ٩٤ .

(١٢٧)المصدر نفسه ، ج١٥ ، ص ١٤٢ .

(١٢٨) المصدر نفسه ، ج١١ ، ص ٣٤ .

(١٢٩) المصدر نفسه ، ج١٥ ، ص ٢١٢ .

(١٣٠) المؤيد : الاثنين ١١ أغسطس ١٩٠٢م .

(١٣١) تعداد نفوس : كود ٠٠١٠٦٨- ٢٠٣٨ ، تعداد ناحية مشتول السوق بمديرية القليوبية ١٢٧٤ه/ ١٨٥٧م ، ص ١٢١ .

(١٣٢) تعداد نفوس : كود ٠٠٩١٦٩- ٢٠٣٨ ، تعداد نفوس بناحية الزرابي بقسم أبو تيج بمديرية أسيوط ١٢٨٤ه/ ١٨٦٧م ، ص ٨٩ .

(١٣٣) تعداد نفوس : كود ٠٠٥٩٥٦- ٢٠٣٨ ، تعداد نفوس ناحية الكداية بالجيزة ١٢٩٧هـ/ ١٨٨٠م ، ص ٢٢١ .

(١٣٤) تعداد نفوس : كود ٠٠٥٥٦٥- ٢٠٣٨ ، تعداد نفوس ناحية أبو رجوان القبلي بمديرية الجيزة وأطفيح ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م ، ص ١٣٦ .

(١٣٥) علي مبارك : المصدر السابق ، ج١٤ ، ص ١٥٣ .

(١٣٦) ليدي دوف جوردن : رسائل من مصر ، ترجمة : إبراهيم عبدالمجيد ، بيت الياسمين للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٢٠م ، ص ٥٧ .

(١٣٧) مجلس النظار والوزراء : كود ٠٠٢٤٣٦- ٠٠٧٥ ، ترجمة خطاب وارد من مجلس صحة مصر العمومية لنظارة الداخلية ، ٢٢ يونيو ١٨٨١م ؛ القوانين العقارية في الديار المصرية : مجموع القوانين واللوائح والتعليمات الإدارية المتعلقة بالعقارات ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، ١٩٠١م ، ص ٧٤ .

(١٣٨) أندريه ريمون : الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر ، ج١ ، ترجمة : ناصر أحمد إبرهيم ، باتسي جمال الدين ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٥م ، ص ٤٥٠ ؛ محمد محمود علي الجهيني : الأسعار بسوق الفيوم الكبير في ضوء سجل إشهادات من القرن التاسع عشر ، بحث منشور في« دراسات في تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، ١٩٩٦م ، ص ٥٦ .

(١٣٩) جريدة الأستاذ : العدد الأول ، ج٣ ، السنة الأولى ، ٦ سبتمبر ١٨٩٢م ، ص ٥٤ ؛ عبدالمنعم شميس : حرافيش القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٣م ، ص ٩٠ .

(١٤٠) ديوان الداخلية : كود ٠٠٦٤٦٢-٢٠٠١ ، محفظة ٣٨ ، من نظارة الداخلية ، ترجمة لائحة تختص

بالسلخانات ومحلات الجزارة ، ١٦ نوفمبر ١٨٩٣م ؛ مضابط مجلس شورى القوانين : محضر جلسة الثلاثاء ١٧ جمادى الأولى ١٣١٦هـ/ ١٤ أكتوبر ١٨٩٨م ، ص ٥٤ ؛ جون لويس بوركهارت : العادات والتقاليد المصرية من الأمثال الشعبية في عهد محمد علي ، ترجمة : إبراهيم أحمد شعلان ، ط٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٠م ، ص ٢٠٩ .

(١٤١) علي مبارك : المصدر السابق ، ج١٢ ، ص ٢٧٢ ؛ عبدالمنعم شميس : المرجع السابق ، ص ٣٤ .

(١٤٢) كرومر : تقرير ١٩٠٣م ، مذكرة بنشنج ، ص ١١٨ ؛ كتشنر : المصدر السابق ، ص ٤٩ .

(١٤٣) عصمت سيف الدولة : مذكرات قرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٢م ، ص ٩٦ .

(١٤٤) جريدة الأستاذ : العدد الأول ، ج٣ ، السنة الأولى ، ٦ سبتمبر ١٨٩٢م ، ص ٥٢ .

(١٤٥) مرصفا : من القرى القديمة وردت في معجم البلدان ، وفي قوانين ابن مماتي ، وفي تحفة الإرشاد من أعمال الشرقية ، وفي التحفة بالقليوبية ، ووردت في الخطط التوفيقية (مرصفى) بألف مقصورة ، وفي عام ١٢٧٨م فُصل من مرصفا ناحية أخرى باسم كفر أحمد حشيش ، ولما تبين أن سكن هذا الكفر وأطيانه مشتركة مع سكن وأطيان مرصفا صدر قرار في عام ١٩٠٣م بإلغاء الكفر المذكور ، وضمه إلى مرصفا ، ولا يزال اسمه يذكر معها في جداول أسماء البلاد ، وكانت مرصفا تابعة لمركز طوخ ، فلما أنشيء مركز بنها في عام ١٩١٣م أُلحقت به لقربها منه . انظر : محمد رمزي : المرجع السابق ، ج١ ، ص ٢٦ .

(١٤٦) جريدة الأستاذ : العدد الأول ، ج٣ ، السنة الأولى ، ٦ سبتمبر ١٨٩٢م ، ص ٥٢ ؛ علي مبارك : المصدر السابق ، ج١٥ ، ص ص ١٠١ ، ١٢٧ ؛ هنري عيروط : الفلاحون ، ترجمة : محيي الدين اللبان وآخرين ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ٢٠٠٩م ، ص ١٨٣ .

(١٤٧) مجلس النظار والوزراء : كود ٠٠٥٩٥٣- ٠٠٧٥ ، شكوى مقدمة إلى نظارة الداخلية ، ٢٩ ديسمبر ١٩١٤م ؛ أحمد أمين : قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة ، ٢٠١٣م ، ص ٦٢ ؛ جون لويس بوركهارت : العادات والتقاليد المصرية من الأمثال الشعبية في عهد محمد علي ، ترجمة : إبراهيم أحمد شعلان ، ط٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٠م ، ص ١٥٣ .

(١٤٨) جريدة الأستاذ : العدد الأول ، ج٣ ، السنة الأولى ، ٦ سبتمبر ١٨٩٢م ، ص ٥٢ ؛ بوركهارت : المرجع السابق ، ص ٢٣٤ .

(١٤٩) ديوان الداخلية : كود ٠٠٦٤٦٢-٢٠٠١ ، محفظة ٣٨ ، من نظارة الداخلية ، ترجمة لائحة تختص بالسلخانات ومحلات الجزارة ، ١٦ نوفمبر ١٨٩٣م ؛ مضابط مجلس شورى القوانين : محضر جلسة الثلاثاء ١٧ جمادى الأولى ١٣١٦هـ/ ١٤ أكتوبر ١٨٩٨م ، ص ٥٤ ؛ جون لويس بوركهارت : المرجع السابق ، ص ٢٠٩ .

(١٥٠) مجلس النظار والوزراء : كود ٠٠٥٩٥٣- ٠٠٧٥ ، شكوى مقدمة إلى نظارة الداخلية ، ٢٩ ديسمبر ١٩١٤م .

(١٥١) مديرية الفيوم : كود ٠٠٠٠٠٢- ٢٠٢٣ ، صادر الدواوين والمديريات السايرة ، وثيقة رقم ٥٩٠ ، ص ١٣ ، ١٣ رجب ١٢٧٤هـ/ ٢٧ فبراير ١٨٥٨م .

(١٥٢) ديوان مالية : كود ٠٠١٠١٧- ٣٠٠٣ ، ميكروفيلم ٥٨ ، صادر دواوين ، وثيقة رقم ١٣٣ ، ص ١٧٧ ، غرة صفر ١٢٩١هـ/ ٢٠ مارس ١٨٧٤م ؛ الهلال : ج٨ ، السنة ١٥ ، مايو ١٩٠٧م ، ص ٤٧٨ .

(١٥٣) المؤيد : عدد ٢٩٧٥ ، الثلاثاء ٢٣ يناير ١٩٠٠م .

(١٥٤) مجلس أحكام : كود ٠٠٣٢٢٤- ٠٠٢٠ ، دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات ، وثيقة رقم ٢٣٣ ، ص ٢٧٠ ، ١٤ جمادى الأولى ١٢٧٣هـ/ ١٠ يناير ١٨٥٧م ؛ محافظ الوقائع المصرية : محفظة رقم ٣ ، تحديد أسعار ، الاثنين ٢٣ محرم ١٢٨٤هـ/ ٢٧ مايو ١٨٦٧م ؛ المؤيد : عدد ٧٤١ ، الثلاثاء ١٩ يوليو ١٨٩٢م ؛ أمين سامي : تقويم النيل ، مج٢ ، ج٣ ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ٢٠٠٩م ، ص ٧٠١ .

(١٥٥) معية سنية عربي : كود ٠٠٠٠٠٧- ٠٠٠٣ ، ميكروفيلم رقم ١ ، صادر الأوامر العلية إلى محافظ رشيد ، وثيقة رقم ٥٣ ، ص ١١ ، غاية ذي القعدة ١٢٧٢هـ/ ٢ أغسطس ١٨٥٦م ؛ وكذلك كود ٠٠٠٠٠٧- ٠٠٠٣ ، ميكروفيلم رقم ١ ، صادر الأوامر العلية إلى محافظ السويس ، وثيقة رقم ٨٠ ، ص ١٨ ، غرة ربيع الأول ١٢٧٢هـ/ ١٠ نوفمبر ١٨٥٥م .

(١٥٦) محافظ دمياط : كود ٠٠٠١٥٩- ٢٠٠٨ ، جزء ثاني صادر ، وثيقة رقم ٤٧ ، ص ٣٩ ، ١٨ صفر ١٢٧٤ه/ ٨ أكتوبر ١٨٥٧م ؛ محافظ أبحاث : محفظة رقم ٥١ ، معية تركي ، ترجمة الوثيقة التركية رقم ٥ ، ص ١ ، من وكيل القناطر إلى المعية ، ١٣ ربيع ثان ١٢٦٦هـ/ ٢٦ فبراير ١٨٥٠م .

(١٥٧) مديرية المنوفية : كود ٠٠٠٤٨٣- ٢٠١٦ ، ج٣ صادر ، وثيقة رقم ٥٤٢ ، ص ١٨ ، ٩ شوال ١٢٨١هـ/ ٧ مارس ١٨٦٥م .

(١٥٨) ظل الكرباج مستعملاً في مصر طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر رغم المحاولات التي بُذلت من أجل إلغاء العقوبة البدنية ؛ ففي عام ١٨٧٩م صدر أمر بإبطال الضرب بالكرباج ، كما أشار اللورد دوفرين في تقريره عام ١٨٨٣م إلى ضرورة إلغاء الكرباج ، وفي عام ١٨٩١م اعترف اللورد كرومر بأن الكرباج كان يستعمل كثيرًا في سنوات الاحتلال الأولى ، والتي تلت تقرير دوفرين . انظر : تقرير اللورد دوفرين عام ١٨٨٣م ، منشور في سليم خليل نقاش : مصر للمصريين ، ج٦ ، مطبعة جريدة المحروسة ، الإسكندرية ، ١٨٨٤م ، ص ٦٦ ؛ محمد أنور توفيق عبدالحميد أبوعلم : السخرة في الزراعة وأثرها على المجتمع المصري في القرن التاسع عشر ، رسالة دكتوراه ، قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥م ، ص ص ٢٣٥- ٢٣٧

(١٥٩) نظارة الداخلية : قوانين ولوائح البوليس المصري ، المصدر السابق ، ص ٢٨٧ ؛ فيليب جلاد : المصدر السابق ، ج٣ ، ص ١٣٢٧ .

(١٦٠) المؤيد : عدد ٢٩٧٥ ، الثلاثاء ٢٣ يناير ١٩٠٠م .

(١٦١) القرارات والمنشورات الصادرة سنة ١٩١١م ، لائحة تختص بالأسواق العمومية المعدة لبيع

المأكولات بمدينة القاهرة ، ٢٦ ربيع الأول ١٣٢٩هـ/ ٢٧ مارس ١٩١١م ، مطبعة بولاق ، ١٩١٢م ، ص ٦٣ ؛ المؤيد : عدد ٣٨٧٥ ، الاثنين ٢ فبراير ١٩٠٣م .

(١٦٢) المؤيد : الخميس ١٧ أغسطس ١٨٩٣م ؛ وكذلك عدد ٥١٠ ، السنة الثانية ، الخميس ٢٧ أغسطس ١٨٩١م .

(١٦٣) أحمد الحتة : تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، ط٢ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٧م ، ص ٢٨٤ .

(١٦٤) محمد محروس غزيل : تجارة الغلال في مصر في عصر التبعية الاقتصادية (١٨٤٢- ١٩١٤م) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٢٢م ، ص ٢٠٤ ؛ علي إبراهيم عبداللطيف : القوى الاجتماعية في مصر وتطورها (١٨٨٢-١٩١٩م) ، رسالة دكتوراة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٤م ، ص ص ٨٠ ، ٨١ .

(١٦٥) المؤيد : عدد ٢٩٧٥ ، الثلاثاء ٢٣ يناير ١٩٠٠م .

(١٦٦) المؤيد : عدد ٧٣٦ ، الأربعاء ١٣ يوليو ١٨٩٢م ؛ محمد فريد : المصدر السابق ، القسم الأول ، ص ص ١٠٢ ، ١٠٣ .

(١٦٧) المؤيد : عدد ١٣٣٧ ، السبت ٢٧ يوليو ١٨٩٤م ؛ وكذلك عدد ٣٨٦٦ ، الأربعاء ٢١ يناير ١٩٠٣م .

(١٦٨) المؤيد : عدد ٣٧٧٨ ، الثلاثاء ٧ أكتوبر ١٩٠٢م ؛ وكذلك عدد ٢٩٧٥ ، الثلاثاء ٢٣ يناير ١٩٠٠م .

(١٦٩) المؤيد : الثلاثاء ١٦ يونيو ١٩٠٣م .

(١٧٠) بيلا : قرية قديمة اسمها الأصلي بيولا ، وردت في قوانين ابن مماتي ، وفي تحفة الإرشاد ، وفي التحفة من أعمال الغربية ، ثم حرف اسمها من بيولا إلى بيلا ، ووردت باسمها الحالي في تاريع سنة ١٢٢٨م ، وفي عام ١٨٧١م أنشىء بمديرية الغربية قسم إداري باسم مركز بيلا ، وجعل مقره بلدة طلخا لوجود محطة للسكة الحديدية بها ، وفي عام ١٨٨١م سمي مركز طلخا ، وبذلك أصبحت بيلا من قرى مركز طلخا . انظر : محمد رمزي ، المرجع السابق ، ج٢ ، ص ٣٧ .

(١٧١) المؤيد : الاثنين ٢٧ نوفمبر ١٨٩٩م .

(١٧٢) الأهرام : عدد ٤٢١٤ ، السنة ١٦ ، ٤ يناير ١٨٩٢م ؛ بشبيش : قرية قديمة وردت في قوانين ابن مماتي ، وفي التحفة ، وفي تاريع ١٢٢٨م من أعمال الغربية ، ولأن أطيان هذه الناحية كانت ملكًا لوالي مصر محمد علي باشا فقد قُسمت أراضيها من الوجهة الزراعية إلى إدارتين زراعيتين ، سُميت إحداهما نصف أول بشبيش ، وثانيتهما نصف ثاني بشبيش مع بقائهما ناحية مالية واحدة باسم بشبيش . انظر محمد رمزي ، المرجع السابق ، ج٢ ، ص ٣٨ .

(١٧٣) المؤيد : الأحد ١٣ نوفمبر ١٩٠٤م .

(١٧٤) القرارات والمنشورات الصادرة في سنة ١٨٨٤م ، المصدر السابق ، قرار من نظارة الداخلية بشأن وضع لائحة لبيع المشروبات ومواد المأكولات وأصنافها ، بتاريخ ١٣ ذي القعدة ١٣٠١هـ/ ٤ سبتمبر ١٨٨٤م ، ص ١٤٣ ؛ المؤيد : عدد ٣٧٧٨ ، الثلاثاء ٧ أكتوبر ١٩٠٢م ؛ الدومين : يُقصد بها الأطيان

التي كانت ملكًا خاصًا لعائلة الخديو إسماعيل ، وكانت مساحتها تبلغ ٤٢٥,٧٢٩ فدانًا ، وقد تنازل عنها الخديو إسماعيل نيابة عن عائلته للحكومة في ٢٦ أكتوبر ١٨٧٨م ، ووضعت تحت إدارة ثلاثية مشتركة من مصري وإنجليزي وفرنسي . انظر : إسماعيل زين الدين : الزراعة المصرية في عهد الاحتلال البريطاني (١٨٨٢- ١٩١٤م) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٥م ، ص ٣٢ .

(١٧٥) مجلس النظار والوزراء : كود ٠٠٢٤٣٦- ٠٠٧٥ ، ترجمة خطاب وارد من مجلس صحة مصر العمومية لنظارة الداخلية ، ٢٢ يونيو ١٨٨١م ؛ ديوان الداخلية : كود ٠٠٦٤٦٢-٢٠٠١ ، محفظة ٣٨ ، من نظارة الداخلية ، ترجمة لائحة تختص بالسلخانات ومحلات الجزارة ، ١٦ نوفمبر ١٨٩٣م ؛ مضابط مجلس شورى القوانين : محضر جلسة السبت ٥ رجب ١٣٠٨هـ/ ١٤ فبراير ١٨٩١م ، مشروع لائحة مختصة بالسلخانات ومحلات الجزارة ، ص ١٠ ؛ أمين سامي : تقويم النيل ، مج١ ، ج٣ ، ص ١١٦ .

(١٧٦) ميت برة : هي من القرى القديمة ، اسمها الأصلي منية بري ، وردت في التحفة من أعمال مديرية الغربية ، ثم حرف اسمها من منية بري إلى ميت برة ، ووردت أيضًا في تاريخ ١٢٢٨م . انظر : محمد رمزي : المرجع السابق ، القسم الثاني ، ج٢ ، ص ٢٠٨ .

(١٧٧) المؤيد : عدد ٢٦٧٣ ، الاثنين ١٦ يناير ١٨٩٩م .

(١٧٨) المحاكم المختلطة : هي نظام قضائي اتفقت مصر والدول الأجنبية صاحبة الامتيازات على إقامته في البلاد ، وقد افتتح الخديو إسماعيل المحاكم المختلطة في ٢٨ يونيو ١٨٧٥م ، وبدأت عملها في أول فبراير ١٨٧٦م ، وكانت تختص بالنظر في كافة القضايا المدنية والتجارية ، وفي الدعاوى الخاصة بملكية الأرض فيما بين الأجانب ، وإلى جانب ذلك كان لها اختصاص محدود في المسائل الجنائية مثل الإفلاس ، والاختلاس ، ومخالفة لوائح البوليس ، وكانت تلك المحاكم مظهراً من مظاهر التدخل الأجنبي في مصر ، وكانت الحكومات الأجنبية تتبارى في اختيار كبار علمائها لتولي القضاء فيها . انظر أحمد الشربيني : تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠- ١٩١٤م ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ٢٠٢٢م ، ص ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ ؛ محمد علي علوبة : ذكريات اجتماعية وسياسية ، تحقيق : أحمد نجيب أحمد حمدي وآخرين ، تقديم : عاصم الدسوقي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٨م ، ص ٤٩ ؛ عزيز خانكي بك : المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية ، المطبعة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٠م ، ص ص ١ ، ٢ .

(١٧٩) القرارات والمنشورات الصادرة في سنة ١٨٨٤م ، المصدر السابق ، قرار من نظارة الداخلية بشأن وضع لائحة لبيع المشروبات ومواد المأكولات وأصنافها ، بتاريخ ١٣ ذي القعدة ١٣٠١هـ/ ٤ سبتمبر ١٨٨٤م ، ص ١٤٣ ؛ نظارة الداخلية : قوانين ولوائح البوليس ، المصدر السابق ، قرار صادر من نظارة الداخلية في ٤ سبتمبر ١٨٨٤م ، ص ٥٥٩ .

(١٨٠) المؤيد : عدد ٤٦٥٧ ، الأحد ٣ يناير ١٩٠٤م .

(١٨١) وثائق عابدين : كود ٠٠٦٠١٦- ٠٠٦٩ ، أوراق خاصة بتحديد أسعار المواد الغذائية وأصناف

الحاجيات الأولية ، ١٩١٤م ؛ مجلة غرفة القاهرة ، عدد ٤ ، السنة الرابعة عشر ، أبريل ١٩٤٩م ، ص ١١ .

(١٨٢) أحمد الشربيني السيد : الحكومة المصرية والتضخم إبان الحرب العالمية الأولى« دراسات في تاريخ مصر المعاصر« ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٥م ، ص ص ٨٥ ، ٨٦ .

(١٨٣) محمد محروس : المرجع السابق ، ص ٢٠٧ .

(١٨٤) لطيفة سالم : مصر في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤- ١٩١٨م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٤م ، ص ١٨٤ .

(١٨٥) مجلس النظار والوزراء : كود ٠٠٥٩٥٠- ٠٠٧٥ ، شكوى مقدمة إلى ناظر الداخلية ، ٢٨ أكتوبر ١٩١٤م .

(١٨٦) مجلس النظار والوزراء : كود ٠٠٥٩٥٣- ٠٠٧٥ ، شكوى مقدمة إلى نظارة الداخلية ، ٢٩ ديسمبر ١٩١٤م .

(١٨٤) مجلس أحكام : كود ٠٠٣٢٢٤- ٠٠٢٠ ، دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات ، وثيقة رقم ٢٣٣ ، ص ٢٧٠ ، ١٤ جمادى الأولى ١٢٧٣هـ/ ١٠ يناير ١٨٥٧م .